

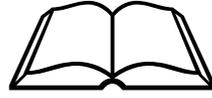


الدراسة الوافرة

لاختلاف إعراب المضارع

في القراءات المتواترة

د. أحمد عيد عبدالفتاح حسن



الدَّرَاسَةُ الوَافِرَةُ لَاخْتِلَافِ إِعْرَابِ المِضَارِعِ فِي القِرَاءَاتِ المُتَوَاتِرَةِ

تأليف الدكتور

أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

أصل هذا الكتاب

بحث منشور في مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة

لها، جامعة الأزهر، بعنوان: (اختلاف إعراب المضارع في

القراءات المتواترة: توجيهًا وتفسيرًا)

العدد الخامس (٢٠١٠-٢٠١١م)، رقم الإيداع بدار الكتب

المصرية (١٢٨٨٩).



المقدمة

الحمد لله الذي جعل كتابه نوراً نهدي به إذا أظلمت الأمور ،
 وشفاءً لما في الصدور ، وشفيعاً إذا بُعِثَ ما في القبور، والصلاة
 والسلام على النبي العربي المعصوم من كل خطإٍ ولحنٍ ، المبرِّأ من
 كل عيب ، وعلى آل بيته الأطهار ، وصحابته الأخيار ، وبعد ...
 فقد هُديتُ إلى دراسة هذه الظاهرة القرآنية حينما أخذتُ بعض
 القراءات المتواترة عن شيخي الجليل المخلص/ نبيل بن محمد بن
 علي - أدام الله النفع به - فقد لفت انتباهي أن بعض صيغ المضارع
 القرآنية قد يختلف إعرابها من قارئٍ إلى آخر ، ويترتب على ذلك
 تنوعٌ إعرابيٌّ ، وأثرٌ معنويٌّ جميل ؛ فسألتُ الله - تعالى - العونَ
 والمدد ، وناشدته الهداية والتوفيق ، فجاءت هذه الدراسة - بعد
 التمهد - في ثلاثين موطناً ، وقد رتبها حسب مجيئها في الذكر
 الحكيم على النحو الآتي :

- الموطن الأول : (كُنْ فَيَكُونُ - كُنْ فَيَكُونُ) .
- الموطن الثاني : (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ - وَلَا تُسْأَلُ) .
- الموطن الثالث : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ - حَتَّى يَقُولُ) .
- الموطن الرابع : (لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدِهَا - لَا تُضَارُّ - لَا تُضَارُّ) .
- الموطن الخامس : (فَيُضَاعَفُ - فَيُضَاعَفُ - فَيُضَاعَفُ) .

الموطن السادس : (وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّوَهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ



وَيُكْفَرُ – وَنُكْفَرُ – وَنُكْفَرُ .

الموطن السابع : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ، فَتُذَكِّرَ – إِنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ) .

الموطن الثامن : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ – فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ) .

الموطن التاسع : (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا – وَلَا يَأْمُرُكُمْ) .

الموطن العاشر : (يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَيَقُولُ – وَيَقُولُ) .

الموطن الحادي عشر : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً – أَلَّا تَكُونَ) .

الموطن الثاني عشر : (يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ... وَنَكُونَ – وَلَا نُكَذِّبُ ... وَنَكُونَ) .

الموطن الثالث عشر : (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ – وَيَذَرُهُمْ – وَنَذَرُهُمْ) .

الموطن الرابع عشر : (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ – لِتَزُولَ) .

الموطن الخامس عشر : (وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا – وَلَا تُشْرِكْ) .

الموطن السادس عشر : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ – يَرِثُنِي وَيَرِثُ) .

الموطن السابع عشر : (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي – وَلِتُصْنَعَ) .

الموطن الثامن عشر : (فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ –



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لَا تُخَلِّفُهُ) .

الموطن التاسع عشر : (وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ ، تَلَقَّفْ – تَلَقَّفْ) .

الموطن العشرون : (لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى – لَا تَخَفْ) .

الموطن الحادي والعشرون : (فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا – فَلَا يَخَفْ) .

الموطن الثاني والعشرون : (وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا – وَيَجْعَلُ) .

الموطن الثالث والعشرون : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ ، يُضَعَّفُ ... وَيَخْلُدُ – يُضَاعَفْ ، يُضَعَّفُ ... وَيَخْلُدُ) .

الموطن الرابع والعشرون : (وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي – وَيَضِيقُ ، وَلَا يَنْطَلِقُ) .

الموطن الخامس والعشرون : (فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي – يُصَدِّقُنِي) .

الموطن السادس والعشرون : (فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى – فَأَطَّلَعَ) .

الموطن السابع والعشرون : (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا – وَيَعْلَمُ) .

الموطن الثامن والعشرون : (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ – أَوْ يُرْسِلُ ... فَيُوحِيَ) .

الموطن التاسع والعشرون : (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ – فَأَصَّدَقَ وَأَكُونُ) .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثلاثون : (فَتَنْفَعُهُ الذُّكْرَى - فَتَنْفَعُهُ) .
وتلتها الخاتمة مشتملة على أهم نتائج الدراسة .
وأما المنهج الذي قامت عليه هذه الدراسة فوصفي تحليلي ، تبدو أسسه ومعالمه في النقاط الآتية :
أولاً - أُوثِّق اختلاف القراء راجعاً في ذلك إلى الكتب المعتمدة في توثيق القراءات المتواترة .
ثانياً - أعقب ذلك بالدراسة التفصيلية لاختلاف القراء من وجهة النظر النحوية والصرفية عارضاً توجيهات العلماء لها ، وأخذهم وردَّهم .
ثالثاً - أُبيِّن رأيي فيما قيل عن قراءات القراء ، وما أثير حولها من خلاف ، مرجحاً أو راداً مع تأييد ذلك بالدليل الذي يُفضي إليه ، والاحتكام إلى المعنى .
هذا ، والكمال محالٌ لغير ذي الجلال والإكرام ، والعصمة صفة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، والله تعالى أسأل إخلاصاً في القول ، وتوفيقاً في العمل ، وبركة في الأجل ، وأن يرحم شيوخ الأجلاء الراحلين ، وهو حسبي ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(١) .

(١) سورة التوبة - جزء من الآية : ١٢٩ .



التمهيد**(القراءات القرآنية والنحويون)**

لا بد من تقديم مبحثين بين يدي هذا الموضوع الجليل ، أحدهما يدور حول القراءات القرآنية وقراءتها ، والثاني يبرز موقف النحويين من القراءات ، ويرفع صوت مَنْ تصدَّى لهم .

المبحث الأول : (القراءات القرآنية)**القرآن والقراءات :**

القرآن في اللغة : مصدر مرادف للقراءة ، يقال : قرأتُ الكتاب قراءةً وقرأنا ، ثم استعمل القرآن اسماً ، مثل : الشكران والكفران^(١) .
وأما في الاصطلاح فهو : كلام الله تعالى ، المنزل على الرسول ﷺ ، المكتوب في المصاحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً^(٢) .
والقراءات في لغتنا الغراء جمع قراءة ، وهي مصدر للفعل الثلاثي (قرأ) ، يتعدى بنفسه وبالباء ، تقول : قرأتُ أم الكتاب في كل قومةٍ ، وقرأتُ بأم الكتاب قرءاً ، وقراءةً ، وقرأنا ، فأنا قارئ^(٣) .

(١) ينظر : المصباح المنير، ولسان العرب (ق رأ) .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ٢٩ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط (باب الهمزة فصل القاف) ، والمصباح المنير

مادة (ق رأ) .



د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

وفي اصطلاح علماء الأداء : علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم ، واختلافها ، معزواً لناقله^(١) .

نشأتها :

يمكن القول بأنَّ نشأة القراءات القرآنية قد بدأت منذ بدأ نزول القرآن الكريم على قلب النبي الكريم ﷺ ، بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام ، فقد صاحب نزولها نزولهُ ، ولم يتأخر عنه ؛ فكل القراءات المتواترة متصلة السند بالنبي العربي الصادق الأمين ، عن جبريل المطاع الأمين ، عن رب العالمين - جل جلاله - .

ويشهد لذلك حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ، الذي ورد من رواية جَمْع من الصحابة الكرام : أبي بن كعب ، وأنس ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمرّة بن جندب ، وسليمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبي بكر ، وأبي جهيم ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي طلحة الأنصاري ، وأبي هريرة ، وأم أيوب ، فهؤلاء واحد وعشرون صحابياً ، وقد نصَّ أبو عبيدٍ على تواتره^(٢) .

(١) ينظر : منجد المقرئين لابن الجزري ٦١ .

(٢) ينظر : الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٣١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وهاك نصاً للحديث كما ورد في الصحيحين واللفظ لمسلم ، قال :
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
 عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ
 بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ
 عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ بِهَا فَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ
 عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى أَنْصَرَفَ ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ
 عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْسِلْهُ ، اقْرَأْ » .
 فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ » .
 ثُمَّ قَالَ لِي : « اقْرَأْ » . فَقَرَأْتُ فَقَالَ : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ »^(١) . وفي عهد عثمان
 ﷺ كُتِبَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ ، ثُمَّ تَنَوَّعَتِ الْقِرَاءَاتُ بِنَاءً
 عَلَى هَذَا الرَّسْمِ ، فَكَانَ مِنْهَا الشَّاذُّ ، وَغَيْرُ الشَّاذِّ .

المراد بالأحرف السبعة :

اختلف العلماء في المراد من هذه الأحرف إلى أقوال : حكى
 السيوطي منها أربعين قولاً ، وذكر فيها أدلة كل قول وما أشكل

(١) أخرجه البخاري في (الخصومات) باب كلام الخصوم بعضهم في بعض
 رقم ٢٢٨٧ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب بيان أن
 القرآن على سبعة أحرف ، وبيان معناه ، رقم ٨١٨

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

عليه^(١) .

والذي نرتضيه ما قام به ابن قتيبة ، والفخر الرازي ، وابن الجزري ، وإمام آخر - لم تذكر المصادر اسمه - حكى عنه الباقلاني من استقراء القراءات على اختلاف أنواعها ، محاولين حصر وجوه الخلاف فيها^(٢) .

وقد انتهت محاولاتهم إلى أن أوجه الاختلاف في القراءات منحصرة في الآتي :

- ١ - الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة وصورتها ،
نحو : ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِي ﴾^(٣) حيث قرئ برفع ﴿ وَيَضِيقُ ﴾ ونصبها ،
ونحو : ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾^(٤) حيث قرئ برفع ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ونصبها .
- ٢ - الاختلاف في الحركات ، مع تغيير المعنى وبقاء الصورة ، نحو :
﴿ وَكَمَلَهَا زَكْرِيَّا ﴾^(٥) فقد قرئ بتخفيف (الفعل) ، ورفع ﴿ زَكْرِيَّا ﴾ ،
وقرئ بتشديد (الفعل) ، ونصب ﴿ زَكْرِيَّا ﴾ .
- ٣ - الاختلاف في حروف الكلمة مع تغيير معنى الكلمة ، وبقاء

(١) ينظر : الإتيان ١/١٣١-١٤١ .

(٢) ينظر : النشر لابن الجزري ١/٢٦ ، والإتيان ١/١٣٣، ١٣٢ .

(٣) سورة الشعراء - جزء من الآية ١٣ .

(٤) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ٣٧ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

صورتها ، نحو : ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾^(١) حيث
قرئ ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي المعجمة ، وقرئ ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالراء
المهملة .

٤ - الاختلاف في الحروف ، مع تغير الصورة وبقاء المعنى ، نحو :
﴿كَأَلَمَهِنِ الْمَنْفُوشِ﴾^(٢) حيث قرئت (كالصوف المنفوش) ،
ونحو : ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾^(٣) بالصاد المهملة ،
و﴿بَسْطَةً﴾ بالسین المهملة .

٥ - الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى ، وتغير الصورة ، نحو :
﴿وَطَلَّحَ مَنضُورٌ﴾^(٤) ، حيث قرئ ﴿وَطَلَّحَ﴾ بالحاء المهملة ، وقرئ
﴿وَطَلَّعَ﴾ بالعين المهملة .

٦ - الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ
بِالْحَقِّ﴾^(٥) حيث قرئت ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾ ، ونحو :

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٩ .

(٢) سورة القارعة - جزء من الآية ٥ .

(٣) سورة الأعراف - جزء من الآية ٦٩ .

(٤) سورة الواقعة - الآية ٢٩ .

(٥) سورة ق - جزء من الآية ١٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(١) والذي قرئ أيضاً ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ .

٧ - الاختلاف في الزيادة والنقصان ، نحو قوله : ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٢) الذي قرئ أيضاً ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ، ونحو قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٣) الذي قرئ أيضاً ﴿إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾^(٤) .

وليس هناك شك في أن قراءة الأئمة السبعة ، والثلاثة الذين بعدهم ، وما وراء ذلك بعض الأحرف السبعة من غير تعيين .
ولسنا في حاجة إلى الرد على من قال : إن القراءات السبع هي الأحرف السبعة ؛ فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء ، لا كبير ، ولا صغير .

وهو شيء يظنه جهلة العوام لا غير ، فإنهم يسمعون إنزال القرآن على سبعة أحرف ، والسبع قراءات ؛ فيتخيلون ذلك لا غير^(٥) .

(١) سورة النحل - جزء من الآية ١١٢ .

(٢) سورة يس - جزء من الآية ٣٥ .

(٣) سورة لقمان - جزء من الآية ٢٦ .

(٤) ينظر : القراءات القرآنية تاريخ وتعريف د/عبد الهادي الفضلي ٨٩ ،



غير^(١).**أقسام القراءات من حيث التواتر وعدمه :**

ذكر علماء الأداء القرآني أنّ القراءات القرآنية من حيث التواتر

وعدمه ثلاثة أقسام :

القسم الأول: اتفق العلماء على تواتره ، وهو السبع المعروفة ،

وأصحابها هم :

١. الإمام نافع المدني :

وهو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم ،

وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي ، قرأ على طائفة من تابعي أهل

المدينة . قالوا : كان نافع إذا تكلم يشمُّ من فيه رائحة المسك ؛ ف قيل

له : يا أبا رويم أنتطيب كلما قعدتَ تقرأ الناس ؟ فقال : ما أمسُّ

طيباً ولا أقربُ طيباً ولكني رأيتُ فيما يرى النائمُ النبيَّ وهو يقرأ في

فيّ ، فمن ذلك الوقت يشمُّ من فيّ هذه الرائحة . توفي سنة تسع

وستين ومائة^(٢) .

وله راويان :

١ - ورش : وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عديّ بن غزوان بن

(١) ينظر : منجد المقرئين ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) ينظر : الإقناع لابن البادش ٥٥/١ ، ٥٦ ، ومعرفة القراء الكبار

للذهبي ٨٩/١ ، ٩٢ ، وغاية النهاية لابن الجزري ٣٣٠/٢ ، ٣٣٤ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

داود بن سابق المصري .

ولد بمصر سنة عشر ومائة ، وقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة^(١) .

٢ - قالون : وهو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الرحمن الزرقى ، كان ربيب نافع ، وهو الذي لقبه بقالون ؛ لجودة قراءته ، فإن قالون باللغة الرومية (جيد) . توفي سنة عشرين ومائتين على الأصح^(٢) .

٢.الإمام ابن كثير المكي :

هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداريّ ، إمام أهل مكة في القراءة ، وقيل له : الداريّ ؛ لأنه كان عطاراً ، والعطار تسميه العربُ داريّاً ، نسبة إلى دارين ، موضع بالبحرين يجلب منه الطيب . ولد بمكة سنة خمس وأربعين ، ومات بها سنة عشرين ومائة^(٣) .

وله راويان :

١ - قنبل : هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزوميّ ، مولاهم المكيّ .

(١) ينظر : الإقناع ١/٥٧ ، ٥٨ ، وغاية النهاية ١/٥٠٢ ، ٥٠٣ .

(٢) ينظر : المصدران السابقان ١/٥٨ ، ٥٩ ، ١/٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) ينظر : المصدران السابقان ١/٧٧ ، ٧٨ ، ١/٤٤٣ ، ٤٤٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين ، من ست وتسعين سنة^(١) .

٢ - البزّي : هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة .

ولد سنة سبعين ومائة ، وتوفي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة^(٢) .

٣. الإمام أبو عمرو بن العلاء البصريّ :

هو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريّان بن عبد الله بن الحصين التيميّ المازنيّ ، وقيل : اسمه كنيته . ولد سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة سبعين . أخذ القراءة عن أهل الحجاز ، وأهل البصرة ، وكان أعلم الناس بالغريب والعربية ، والقرآن والشعر ، وبأيام العرب ، وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة^(٣) .

وله راويان :

١ - الدّوري : هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزديّ البغداديّ النحويّ الضريّر . توفي في شوال سنة ست

(١) ينظر : الإقناع ١/٨٠، ٧٩، ومعرفة القراء الكبار ١/١٨٦، ١٨٧ ، وغاية النهاية ٢/١٦٥، ١٦٦ .

(٢) ينظر : الإقناع ١/٨٠، وغاية النهاية ١/١١٩، ١٢٠ .

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٥ ، والإقناع ١/٩٢، ٩٣ ، ٩٤ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٧، ٨٣ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وأربعين ومائتين^(١) .

٢ - السُّوسِي : هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم الجارود بن مسرح الرستبيّ . توفي في أول سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد قارب السبعين^(٢) .
٤. الإمام ابن عامر الشاميّ :

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي ، تابعيٌّ قرأ على عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وهو إمام أهل الشام في القراءة ، وإمام مسجد دمشق . كان إماماً عالمًا ، ثقةً فيما أتاه ، حافظًا لما رواه ، متقنًا لما وعاه . توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمانٍ عشرة ومائة^(٣) .

وله راويان :

١ - هشام : هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلميّ الدمشقيّ .
ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وتوفي سنة خمس وأربعين

(١) ينظر : الإقناع ٩٤/١ ، وغاية النهاية ٢٥٠/١ ، ٢٥٧ .

(٢) ينظر : الإقناع ٩٤/١ ، ٩٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١٦٠/١ ، ١٥٩ ، وغاية النهاية ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ٦٧/١ ، ٧٠ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ ،

٤٢٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ومائتين على الأصح^(١) .

٢ - ابن ذكوان : هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي .

ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة ، وتوفي يوم الإثنين لليلتين بقيتا من شوال سنة اثنتين وأربعين ومائتين^(٢) .
٥. الإمام عاصم الكوفي :

هو أبو بكر عاصم بن بهدلة أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أحد التابعين ، وشيخ الإقراء بالكوفة .

روى عنه القراءة والحديث خلق كثير ، وتصدر للإقراء عند موت أبي عبد الرحمن السلمي ، سنة ثلاث وسبعين إلى أن توفي بالكوفة ، آخر سنة سبع وعشرين ومائة^(٣) .
وله راويان :

١ - شعبة : وهو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحناط النهشلي الكوفي .

ولد سنة خمس وتسعين ، وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة على

(١) ينظر : الإقناع ١/١٠٦ ، ومعرفة القراء الكبار ١/١٦٠ ، ١٦٣ .

(٢) ينظر : المصدران السابقان ١/١٠٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/٧٣ ، وغاية النهاية ١/٣٤٦ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأصح^(١) .

٢ - حفص : هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري مولاهم ، الكوفي .

ولد سنة تسعين ، وتوفي سنة ثمانين ومائة على الصحيح^(٢) .

٦. الإمام حمزة الزيات :

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات التيمي مولاهم ، وقيل : من صميمهم . ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم . أحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأمّ الناس سنة مائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة على الأصح^(٣) .

وله راويان :

١ - خلف : هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البغدادي البزار ، أحد القراء العشرة .

ولد سنة خمسين ومائة ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين وكان ثقةً ، كبيراً ، زاهداً ، عابداً ، عالماً ، قال ابن أخته : كان خلف

(١) ينظر : المصدران السابقان ١/١١٠ ، ١/٣٢٥ .

(٢) ينظر : المصدران السابقان ١/١١٦ ، ١/٢٥٤ .

(٣) ينظر : الإقناع ١/١٢٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٣ ، وغاية النهاية

١/٢٦١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً ، يعني في اختياره . توفي في جمادى الآخرة ، سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد ، وهو مخنف من الجهمية^(١) .

٢ - خلاد : هو أبو عيسى خلاد بن خالد الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي . توفي سنة عشرين ومائتين^(٢) .

٧. الإمام علي الكسائي :

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي ، سُمي بالكسائي ؛ لأنه أحرم في كساء . انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزييات . كان صادق اللهجة ، متسع العلم بالقرآن والعربية واللغة ، وهو مادة نحوي الكوفة وعمدتهم . توفي سنة تسع وثمانين ومائة ، صحبة هارون الرشيد بقرية رنبويّه من أعمال الري ، متوجهين إلى خراسان^(٣) .

وله راويان :

١ - الليث : هو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي المقرئ . عرض القراءة على الكسائي ، وهو من جلة أصحابه ، وتوفي سنة

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٧١ ، وغاية النهاية ١/٢٧٢ .

(٢) ينظر : المصدران السابقان ١/١٧٣ ، ١/٢٧٤ .

(٣) ينظر : الإقناع ١/١٣٨ ، وغاية النهاية ١/٥٣٥ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أربعين ومائتين^(١) .

٢ - أبو عمر الدوريّ : سبقت ترجمته راوياً عن أبي عمرو .

القسم الثاني : اختلف العلماء فيه ، والصحيح المختار المشهور تواتره ، وهو القراءات الثلاث التي فوق السبع . وأصحابها هم :

١. الإمام أبو جعفر المدني :

هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع القاري ، مدني مشهور ، رفيع الذكر ، قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي وفاقاً ، وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة ، وقيل : سنة ثمان وعشرين ومائة ، وقيل : غير ذلك^(٢) .

وله راويان :

١ - ابن وردان : هو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني ، الحذاء . توفي في حدود السنتين ومائة^(٣) .

٢ - ابن جمّاز : هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمّاز المدني الزهري مولاهم . توفي بعد السبعين ومائة^(٤) .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٧٣ ، وغاية النهاية ٢/٣٤ .

(٢) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/٥٨ .

(٣) ينظر : غاية النهاية ١/٦١٦ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١/٣١٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

٢. الإمام يعقوب الحضرمي :

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين ، وقارئ أهل البصرة في عصره . توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين^(١) .

وله راويان :

- ١ - رويس : هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل البصري . توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين^(٢) .
- ٢ - روح : هو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري . توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين^(٣) .

٣. الإمام خلف البزار :

سبقت ترجمته راوياً عن حمزة .

وله راويان :

- ١ - إسحاق : هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي البغدادي . توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٤) .
- ٢ - إدريس : هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٣٠ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ٢/٢٣٤ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٥٨ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١/١٥٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين^(١) .

والقسم الثالث: اتفق العلماء على شذوذه ، وهو كل ما زاد على العشر السابقة ، وهو كثيرٌ يربو عددهُ على الأربعين قراءة ، وقد اشتهر من بين أصحابه أربعةً ، إليك تعريفاً موجزاً بهم ، وبرواتهم :

١.الإمام ابن محيصة :

هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي ، مولاهم المكي ، قارئ أهل مكة مع ابن كثير ، وحميد الأعرج . توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة^(٢) .

وله راويان :

١ - البزي : سبقت ترجمته راوياً عن ابن كثير .

٢ - ابن شنبوذ : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أبي الصلت بن أيوب بن شنبوذ البغدادي . توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة^(٣) .

٢.الإمام اليزيدي :

هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي البصري النحوي المقرئ.

(١) ينظر : المصدر السابق ١/١٥٤ .

(٢) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/٨١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١/٢٢١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

جوّد القرآن على أبي عمرو ، وحدث عنه وعن ابن جريج . توفي سنة اثنتين ومائتين^(١) .

وله راويان :

١ - سليمان بن الحكم : هو أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي . توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين^(٢) .

٢ - أحمد بن فرح : هو أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل الضرير البغدادي المفسر . توفي سنة ثلاث وثلاثمائة^(٣) .

٣. الإمام الحسن البصري :

هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً . ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، وذلك سنة إحدى وعشرين ، وتوفي سنة عشر ومائة^(٤) .

وله راويان :

١ - شجاع : هو أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي الزاهد . توفي ببغداد سنة تسعين ومائة^(٥) .

٢ - الدوريّ : سبقت ترجمته راوياً عن أبي عمرو .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٢٥ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ١/٣١٢ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١/٩٥ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١/٢٣٥ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ١/٣٢٤ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

٤. الإمام سليمان الأعمش :

هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي . ولد سنة إحدى وستين ، وقرأ على يحيى بن وثاب ، وتوفي في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة^(١) .

وله راويان :

- ١ - المطوعي : هو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل المطوعي البصري . توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة^(٢) .
- ٢ - الشنبوذي : هو أبو الفرغ محمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس الشنبوذي البغدادي . توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة^(٣) .

أركان القراءة الصحيحة :

وضع المعنيون بعلم الأداء القرآني ثلاثة أركانٍ للقراءة الصحيحة تُعرف بها من غيرها ، وهذه الأركان تتلخص فيما يلي :

- ١ - موافقة اللغة العربية ، ولو بوجه .
- ٢ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً .
- ٣ - أن تكون القراءة صحيحة السند .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/٧٨ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ١/٢١٣ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢/٥٠ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وقد جمع العلامة ابن الجزري هذه الأركان الثلاثة في قوله :
فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتَ شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ (١)

الفرق بين القراءة ، الرواية ، والطريق ، والوجه :

لقد قَسَمَ القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ، ورواية ، وطريق ، ووجه (٢) .

فكل خلاف نُسب لإمام من الأئمة ، مما أجمع عليه الرواة عنه ، فهو قراءة .

وكل ما نُسب للراوي عن الإمام ، ولو بواسطة ، فهو رواية .
وكل ما نُسب للأخذ عن الراوي ، وإن سفل ، فهو طريق ، نحو
الفتح في لفظ ﴿ ضَعَفِ ﴾ في سورة الروم ، قراءة حمزة ، ورواية
شعبة ، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص (٣) .

وأما الوجه فهو ما فيه خلاف على سبيل التخيير والإباحة ،
كأوجه البسملة ، فقد جاء في النشر أنه إذا فُصِّلَ بالبسملة بين
السورتين أمكن أربعة أوجه :

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر النويري ١/١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) ينظر : الإتيان ١/٢٠٩ .

(٣) ينظر : البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ١٠ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأولى : قطعها عن السورة الماضية ، ووصلها بالآتية .
 والثاني : وصلها بالماضية وبالآتية .
 والثالث : قطعها عن الماضية ، وعن الآتية .
 وكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة جائز .
 أما الوجه الرابع فممنوع ، وهو وصلها بالماضية ، وقطعها عن
 الآتية ؛ لأن البسمة لأوائل السور ، لا لأواخرها^(١) .

(١) ينظر : النشر ٢٦٧/١ ، والمدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد
 د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي ٨٣ ، ٨٤ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

المبحث الثاني : النحويون والقراءات

لقد نال أكثر النحويين من القراءات القرآنية ، وقرآنها ما همّ منه برآءً ، فقد رموهم باللحن والجهالة بالعربية ، وجاءت عباراتهم وأقاويلهم الدالة على ذلك في بطون كتب النحو والعربية كثيرة جداً ، تؤسف الباحثين .

وصور لنا ذلك الشيخ عزيمة بقوله : " إن الحملة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة ؛ فشاركوا فيها .

فالفراء مع علمه وفضله ؛ وتلمذته للكسائي ، أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القراء ، وينسب إليهم الوهم^(١) .
والجدير بالذكر هنا أن نفصل القول في مواقفهم ؛ لنقف على نصيب كل منهم في هذه الحملة :

أولاً - نحويو البصرة والقراءات :

ما قاد البصريون هذه الحملة المؤسفة إلا لأنهم أخضعوا القراءات لأقيستهم التي وضعوها ، فما وافقها منها ، ولو بالتأويل قبلوه ، وما خالفها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، وطعنوا في عريضة

(١) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٣ .

قُرَّانَه .

- فهذا أبو عمرو بن العلاء البصريّ يُلحّن محمد بن مروان في قراءته قوله تعالى : ﴿ هَتُوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾^(١) بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ، قائلاً : " احتبى ابن مروان في ذه في اللحن " ^(٢) .

- وموقف شيخ النحويين سيبويه من القراءات واضح غاية الوضوح ؛ فلم يُخطئ قراءةً ، متواترةً أو شاذةً ، فهذا مبدؤه ، وهذه عبارته : " القراءة لا تُخالف ؛ لأنّ القراءة السنة " ^(٣) .

لكن في كتاب سيبويه عبارة ، أساء فهمها رضيُّ الدين الاستراباذي ، فظن أن سيبويه يطعن في القراءات ، وهذه العبارة هي قوله : " وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق ، يحققون نبيء ، وبريئة ، وذلك قليل رديء " ^(٤) .

وقد شرحها الرضي قائلاً : " يعني : قليل في كلام العرب رديء فيه ، لا أنه رديء في القياس ، وهي ثابتة في القراءات السبع ... ومذهب سيبويه - كما ذكرناه - أن ذلك رديء ، مع أنه قرئ به . ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداءة ما

(١) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٢) كتاب سيبويه ٣٩٧/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٤٨/١ .

(٤) المصدر السابق ٥٥٥/٣ .



ثبت أنه من القرآن الكريم ، تعالى عنها ^(١) .
وقد نقل عنه الشيخ عضيمة هذا الكلام ، ولم يُعَقَّب ^(٢) ، ونقول
للرضي : إنَّ تسبيع القراءات كان في عصر ابن مجاهد ، وعلى يديه
في نهاية القرن الثالث الهجري ، وبداية القرن الرابع ، ولم يكن في
عصر سيبويه ، فالصواب بجانبك لك في قولك هذا .
كذلك لا نجد في عبارة الكتاب السابقة قراءةً ، حُكِمَ عليها بالقلة
والرداءة ، وشيخ النحويين ليس مطالباً بمعرفة جميع القراءات ،
وقد كانت تخفى على الصحابة ، وحديث نزول القرآن على سبعة
أحرف السابق ، وما دار فيه بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم
شاهد صدق على ذلك .
- وأما أبو عثمان المازني فقد أسرف في الطعن ، وجاوز الحد ،
ويشهد لهذا قوله : " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة
﴿مَعْنَشَ﴾ بالهمزة فهي خطأ ؛ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن
نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها
لحناً نحواً من هذا ^(٣) .
وقد طاب له - كما يقول الشيخ عضيمة - أن يختم كتاب

(١) شرح الشافية ٣/٣٥ .

(٢) ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٧ .

(٣) المنصف شرح تصريف المازني ٢٦١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

التصريف بالطعن على القراء عامة والاستهزاء بهم ، والسخرية من عملهم ، وتصويرهم في أثواب الجهلة الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني^(١) .

- وممن شارك في هذه الحملة أبو حاتم السجستاني ، فقد أعرض عن قراءة ﴿ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ﴾ بإضافة مائة إلى سنين وهي قراءة حمزة والكسائي ويحيى وطلحة والأعمش^(٢) . وبالغ أبو حاتم في الطعن على حمزة ، ورماه باللحن والجهالة ، قائلاً: " وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون ، فقد صيّرهُ الجهالُ من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت . وقول نوي اللحي العظام منهم : كانت الجنُّ تقرأ على حمزة ، والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين بعده ، فكيف خصت حمزة بالقراءة عليه ! وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف والاستئناف ، ولا مواضع القطع والوصل والهمزة ! وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة ؛ لأنهم علماء بالعربية ، قرأء رؤساء"^(٣) .

- ولأبي العباس المبرد نصيب كبير في هذه الحملة ، ظهر في

(١) ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٨ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣٩٠/١٦ ، والآية من سورة الكهف

- جزء من الآية ٢٥ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٤٣ .



كتبه ، وفيما حكاه عنه النحويون .

- وبالغ الزجاج في إنكار قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر (الأرحام) ، فقال : " القراءة الجيدة نصب الأرحام . المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار شعر "(^١) .

- وقد شايح هذه الحملة البصرية كثير من المتأخرين ، كالفارسي وابن جني ، والزمخشري ، وأبي البركات الأنباري ، والرضي ، وكتبهم ناطقة بذلك ، وتابعهم من المفسرين الإمام الطبري وغيره . وقد اعتمد النحويون في تلحين القراءات على تلك الأمور :

١ - احتكامهم إلى ما وضعوه من قواعد ، وسنوه من قوانين ، فقد منع البصريون من جواز هذه الأمور ؛ فلحنوا ما جاء عليها من قراءات :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض - العطف على معمولي عاملين مختلفين - إضافة مائة إلى الجمع - تسكين لام الأمر مع (ثم) - إدغام الراء في اللام ، والفاء في الباء - تسكين الحركة الإعرابية - اجتماع الساكنين على غير حده .

٢ - خفاء توجيه القراءة على بعض النحويين دافع له إلى أن يسارع

(^١) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ .

إلى تلحينها ، كما فعل الفارسيُّ مع قراءة ﴿ هِئْت لَكَ ﴾ بفتح التاء وكسر الهاء ، لم يعرف لها وجهًا ، فذهب إلى أنها وهمٌّ من القارئ^(١) .

٣ - نظر بعض النحويين إلى الشائع من اللغات ، وغفلته عن غيره ، ومن أمثلة ذلك : (غُدُوَّة) فيها لغتان ، ذكرهما سيبويه^(٢) .
اللغة الأولى : استعمالها معرفة ، علم جنس ، فلا تدخل عليها (أل) .

واللغة الثانية : استعمالها نكرة ؛ فيجوز تعريفها ، وقد جاء على هذه اللغة قراءة ابن عامر الشامي ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ﴾^(٣) .
جهل أبو عبيدة اللغة الثانية فأساء الظن بابن عامر ، وقال : إنما قرأ تلك القراءة اتباعًا لخط المصحف ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليلٌ على القراءة بها ، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظهما على تركها .

٤ - زعم بعض النحويين أنه أحصى الأوزان العربية فوجدها تخلو من بعض الأوزان ؛ ففلذلك يُلحن ما جاء عليها من قراءات ؛ فقد

(١) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٤/٢٠٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٣) سورة الأنعام - جزء من الآية ٥٢ ، وسورة الكهف - جزء من الآية



أنكر الأَخْفَشَ قِراءَةً ﴿فَنَظَرَهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾^(١) ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَفْعُلٌ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ^(٢) .

ولم يكتفِ النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم من قراءاتٍ ، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة ، التي وافقت أقيستهم .

فمن ذلك قِراءَةُ ﴿فَقَنَّبُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ بإبدال الهمزة الثانية ياء^(٣) . هذه القراءة وافقت القياس الصرفي ، ومع ذلك نجد الزمخشري يقول : " فأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة ، ومن صرَّحَ بها فهو لاحق محرف "^(٤) .

وقد بلغ الأسي مبلغه من أبي حيان رحمته الله فقال عن الزمخشري : " وذلك دأبه في تلحين المقرئين ، وكيف يكون ذلك لاحقاً ، وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ مكة ابن كثير ،

(١) قرأ بها الحسن بخلاف عنه ، وأبو رجاء ، ومجاهد ، ينظر : المحتسب

١٤٣/١ ، والآية من سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٣٨٩/١ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ

عضيمة ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) الآية من سورة التوبة - جزء من الآية ١٢ .

(٤) الكشاف ٢٥١/٢ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع^(١) .

هذا هو موقف البصريين ومن شايعهم من القراءات وقراءتها ، بدأ واضحاً غاية الوضوح ، غير أنني وجدت أحد الباحثين المعاصرين يذهب إلى أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء ، وتبعه تلميذه الفراء ، وأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التاليين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال : المازني والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذي خلفوهما هذا الباب ، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش، ثم خلاص من هذا إلى قوله : " ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة ، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات ، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ، ويحتجون بها "^(٢) .

ولعل الذي حداه إلى ذلك ما رآه من تخطئتهما لبعض القراءات ، التي بدت في (معاني القرآن) للفراء ، وسبق أن ذكرنا أنها حملةٌ بصريةٌ ، تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة ؛ فشاركوا فيها .

ثانياً - نحويو الكوفة والقراءات :

نالت القراءات القرآنية اهتماماً كبيراً من نحويي الكوفة ، فكانوا يعتدون بها ويحتجون ، ويبنون عليها قواعدهم ؛ إذ جعلوها مصدراً

(١) البحر المحيط ٣٨١/٥ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٥/١ .

(٢) المدارس النحوية د/شوقي ضيف ١٥٧ ، ١٥٨ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

من مصادر نحوهم .

ولم يؤثر عنهم الطعن على القراء ، كما أثر عن البصريين ، بل بلغ من إجلالهم للقراء أن الكسائي كان يقرأ قول الله - تعالى - : ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ نِإْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾^(١) برفع الميم ، وكسرها ؛ لأن القراء على كسرها ، وأصحاب علي وأصحاب عبد الله يقرءونها برفع الميم فكان يجمع بين القراءتين ؛ لنلا يخرج من هذين الأثرين^(٢) .
ومن القراءات التي استند إليها الكوفيون في أحكامهم النحوية ما يأتي :

١ - قراءة ابن عامر : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٣) برفع القتل ، ونصب الأولاد وجر الشركاء .

استندوا إليها في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ووهم القارئ^(٤) .

(١) سورة الرحمن - جزء من الآية ٥٦ ، الآية ٧٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للقراء ١١٨/٣ ، ١١٩ .

(٣) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٣٧ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٦٠) ٤٣١/٢ ، ٤٣٦ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

٢ - قراءة حمزة : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) بجر الأرحام .
استندوا إليها في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير
إعادة الخافض .

أما البصريون فلم يُجوزوا ذلك ، ولجأوا إلى التأويل^(٢) .

٣ - قراءة عبد الله بن مسعود : ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ
إِلَّا اللَّهَ﴾^(٣) بحذف النون ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ .

استندوا إليها في جواز إعمال أن المصدرية في الفعل ، وهي
محذوفة من غير بدل . وقال أبو البركات الأنباري في الرد على
احتجاجهم بهذه القراءة : " أما قراءة من قرأ ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
فهي قراءة شاذة "^(٤) .

والأمثلة على احتجاج الكوفيين بالقراءات وبناء قواعدهم عليها ،
سواء أكانت من المتواترة ، أم من غيرها كثيرة ، نَعَجُّ بها كتب النحو
عَجًّا .

ويرجع اعتبار الكوفيين القراءات مصدرًا لغويًا إلى الأمور الآتية :

١ - أن الكوفة كانت مهبط الصحابة ، ففيها نزل عددٌ كبيرٌ منهم ،

(١) سورة النساء - جزء من الآية ١ .

(٢) ينظر : الإنصاف (مسألة ٦٥) ٢/٤٦٣ ، ٤٦٧ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٨٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف (مسألة ٧٧) ٢/٥٦٠ ، ٥٦٤ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وهم أو أكثرهم عرباً ، لا يُتَّهَمون في فصاحتهم ، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات ، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء ، كانوا أئمة القراء في العراق ، وهم : عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي .
ومرجع هؤلاء جميعاً : جماعة من صحابة النبي ﷺ ، نزلوا الكوفة ، وكانوا قد عرفوا بطول الباع في الفصاحة والبلاغة ، وفي طليعتهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وتلاميذهما الذي لقّوهما ، وصاحبوهما ، وأخذوا عنهما ، كأبي عبد الرحمن السلمي ، وزرّ بن حبيش ..

٢ - أن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام جليل من أئمة القراءة ، وهو علي بن حمزة الكسائي ، وثقافته عربية إسلامية محضة ، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية أو تأثر بها ، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء ، من اعتماد على النقل ، واعتداد بالرواية ، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند ، وما كان من القرآن فهو أجدر بالتفضيل ، وأولى بالقبول ..

٣ - أن طابع الكوفيين في دراستهم ديني ، ومن مظاهر هذا : عنايتهم بالقرآن الكريم ، وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح فهو من أئمة القراءة ، وصلة الفراء به واضحة أيضاً ، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن ، وكتابه (معاني القرآن) شاهد صدق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ولما كان القرآن الكريم هو النموذج الحي ، كان لابد أن يكونَ في مقدمة المصادر اللغوية ، التي تعتمد عليها دراسة النحو ، وأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر ، من القبول والاحترام ما للأخرى ؛ إذ كانت كلها متصلة السند بالنبي ﷺ ، وكان حملتها من الضبط والإتقان ، في المكان الذي عُرفوا به^(١) .

ورحم الله الفراء ؛ إذ يقول : " الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "^(٢) .

الرد على الطاعنين :

قيّض الله - تعالى - للقراءات القرآنية ، وقراءتها الذين اختصهم من بين عباده بإرث كتابه من يدافع عنهم ، ويتصدى للنحويين في حملتهم المذكورة ، التي شملت العديد من القراءات المتواترة وغير المتواترة ؛ فوجدنا كثيراً من العلماء ينافحون عن القراءات وقراءتها ، ومن هؤلاء العلماء :

- ابن خالويه رحمته الله الذي قال : " إني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في

(١) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي

المخزومي ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) معاني القرآن ١/١٤ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع ،
وقصد من القياس وجهاً لا يمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق
النقل والرواية ، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار ^(١) .

- وأبو عمرو الداني رحمه الله الذي قرَّرَ أنَّ " أئمة القراء لا تعمل في
شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة ، والأقيس في
العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية
إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة
سنة متبعة ، يلزم قبولها ، والمصير إليها ^(٢) .

- وابن حزم الذي تعجَّب من موقف النحويين من القراءات قائلاً :
" ولا عجب أعجب ممن إن وجدَ لامرئ القيس ، أو لزهير ، أو
لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطرمَّاح ، أو للشمَّاخ ، أو لأعرابي أسديٍّ
أو سلميٍّ ، أو تميميٍّ ، أو من سائر أبناء العرب بوَّالٍ على عقبيه
لفظاً في شعر أو نثر ، جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض
عليه . ثم إذا وجد الله - تعالى - خالق اللغات وأهلها كلاماً لم
يلتفت إليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه
عن مواضعه ، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه ^(٣) .

- والإمامان القشيريُّ والقرطبيُّ اللذان أقبلا منكرين على الزجاج

(١) الحجة في القراءات السبع ٦١ ، ٦٢ .

(٢) منجد المقرئين ٢٤٣ ، والنشر ١٠/١ ، ١١ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٣١/٣ .

تضعيفه قراءة حمزة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجبر ، قائلين : " ومثل هذا الكلام مردود عن أئمة الدين ؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن رد ذلك ، فقد ردَّ على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يُقصد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإنَّ العربية تُتلقى من النبي ﷺ ، ولا يشك أحد في فصاحته" (١).

- والفخر الرازي الذي قال بعد ذكره للوجوه التي رُدَّت بها قراءة حمزة ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر الأرحام: " واعلم أنَّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قويةً في دفع الروايات الواردة في اللغات ؛ وذلك لأنَّ حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنَّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله ﷺ ، وذلك يُوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياسُ يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيوت العنكبوت" (٢) . ثم ذكر وجهين للقراءة ، وأورد البيتين اللذين أنشدهما سيبيويه بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، ثم قال : " والعجب من هؤلاء النحاة أنَّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٥ .

(٢) التفسير الكبير ١٦٣/٩ ، ١٦٤ .

أنَّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن^(١) .
 - وابن المنير ، فقد عَقَّبَ على ما قاله الزمخشري في ابن عامر
 وقراءته ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
 أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر
 الشركاء - قائلاً : " لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ،
 وتاه في تيهاء ، وأنا أبرأ إلى الله ، وأبرئ حملة كتابه وحفظة
 كلامه مما رماهم به ، فإنه تخيل أنَّ القراء أئمة الوجوه السبعة
 اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً ، لا نقلاً ولا سماعاً فلذلك غلط
 ابن عامر في قراءته هذه . ولم يعلم الزمخشري أنَّ هذه القراءة
 بنصب الأولاد ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم
 ضرورة أنَّ النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ، ثم
 تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر
 يتناقلونها ، ويقرءون بها خلفاً عن سلف ، إلى أن انتهت إلى ابن
 عامر ، فقرأها أيضاً كما سمعها .
 فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة ، أنها متواترة
 جملة وتفصيلاً عن أفصل من نطق بالضاد ﷻ " (٢) .
 وقال أيضاً : " ليس غرضنا تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح

(١) المصدر السابق ١٦٤/٩ .

(٢) الانتصاف بهامش الكشاف ٦٩/٢ .

قواعد العربية بالقراءة" (١) .

- وابن يعيش النحوي ؛ فقد قال عن قراءة حمزة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر مصورًا مأساتها ومدافعًا : " فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ قَدْ ضَعَّفَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ؛ نَظْرًا إِلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَخْفُوضِ . وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، وَقَالَ : لَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهَا ، وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَاهَا إِمَامٌ ثِقَةٌ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّ نَقْلِ الثَّقَاتِ ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَتْهَا جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ ، ك: ابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها" (٢) .

- والإمام النيسابوري الذي أكرر على الزمخشري تخطئته قراءة ابن عامر ، من جهة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وأنَّ ذلك ضعيف مستكره في الشعر ، فكيف به في القرآن! وقال : " والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره ، وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة ، فكيف يمكن تخطئة بعضها ، فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته ، وفصاحته ، وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم ، أم لا ؟ وإن ورد فكثير ،

(١) الانتصاف ٧٠/٢ .

(٢) شرح المفصل ٧٨/٣ .

أم لا ؟ " (١).

- وأبو حيان الذي فاض بحره بتعقب النحويين واللغويين ، تعددت عباراته في الرد على النحويين ، ومنها : " القراءة إنما هي سنة متبعة " (٢) ، " لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة " (٣) ، " ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا " (٤) ، " وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم " (٥) ، وقال في الرد على الزمخشري متعجباً ؛ لطغنه في ابن عامر وهو عربي صريح : " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة ، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة ؛ لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ؛ لضبطهم ، ومعرفتهم ، وديانتهم " (٦) .

- والإمام ابن الجزري ، فقد ضاق بهم ذرعاً وقال : " أنسى يسعهم إنكار قراءة تواترت ، أو استفاضت عن رسول الله ﷺ ! إلا نؤيس

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٧/٨ .

(٢) البحر المحيط ٥٢٢/٤ .

(٣) السابق ١٥/٥ .

(٤) السابق ١٥/٥ .

(٥) السابق ١٥/٥ .

(٦) السابق ٦٥٨/٤ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لا اعتماد بهم ، ليس لهم معرفة بالقراءات ولا بالآثار ، حملوا على ما علموا من القياسات ، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب : أفصحها ، وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله ، يوافق قياساً ظاهراً عنده ، ولم يقرأ بذلك أحد ، لقطع له بالصحة " .

كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة ، لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها ، حتى إن بعضهم قطع في قوله ﷻ : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾^(١) بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - والمسلمون لحنٌ ، وأنه لا يجوز عند العرب ؛ لأن الفعل الذي هو (تأمن) مرفوع ، فلا وجه لسكونه حتى أدغم في النون التي تليه .

فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله - تعالى - يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً ، والقرآن العظيم فرعاً .
حاشى العلماء المقتدى بهم ، من أئمة اللغة والإعراب من ذلك ، يجيئون إلى كل حرفٍ مما تقدم ونحوه ، يبالغون في توجيهه ، والإنكار على من أنكره .

حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك ﷺ قال في منظومته (الكافية الشافية) في الفصل بين المضافين :

(١) سورة يوسف - جزء من الآية ١١ .

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ^(١)
- وجلال الدين السيوطي رحمته الله ، فقد قرَّرَ أنَّ " كلَّ ما ورد أنَّه قُرئَ
به جاز الاحتجاجُ به في العربية ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم
شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية
إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك
الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه "^(٢) ، وقال : " كان قوم
من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات
بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛
فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة ، التي لا مطعن
فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية "^(٣) .

- والشيخ حمزة فتح الله رحمته الله الذي قال : " وقال بعضهم : في
كتاب الله تعالى أشياء ستصلحها العرب بألسنتها ، وهذا القول عند
أهل اللغة بعيد جداً ؛ لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله
ﷺ ، وهم أهل اللغة ، وهم القدوة ، وهم الذين أخذوه عن رسول
الله ﷺ وجمعوه ، وهذا ساقط عن من لا يعلم بعدهم ، وساقط عن
يعلم ؛ لأنهم يقتدي بهم ، فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم ،
والقرآن الكريم محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في

(١) منجد المقرئين ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) الاقتراح ٥١ .

(٣) المصدر السابق ٥٢ .



الإعراب " (١) .

- والشيخ عزيمة رحمته الله دخل هذا الميدان قائلاً : " والقرآن حجة في العربية بقراءاته المتواترة ، وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة . فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يُكتفى فيه برواية الآحاد " (٢) .

- وبعد تلك المسيرة الطيبة مع علمانا الأجلاء في مجال الدفاع عن القراءات القرآنية وقراءتها ، أفضلُ أن أرددَ في الختام قولَ الشيخ عبد الوهاب حمودة رحمته الله : " إنَّ للقرآن أسلوبًا من النحو ينبغي أن يقاس عليه ، ولا يقاس هو على غيره ؛ وذلك إذا صحَّ سندُ القراءة ، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية فليصحَّ النحاة قواعدهم ، وليصوغوها كما صاغها القرآن الكريم ، فإنَّه النص الوحيد ، المقطوع بصحته ، المتواتر في روايته ، فإنَّ في صحة القياس على ما ترد به القراءات الصحيحة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادةً في أساليب القول ، وفتحاً لطرق يزداد بها بيانُ اللغة سعةً على سعته " (٣) .

(١) المواهب الفتحية ٨١/٢ ، ٨٢ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/١ .

(٣) القراءات واللهجات ١٤٨ ، ١٤٩ .

الموطن الأول : (كُنْ فَيَكُونُ - كُنْ فَيَكُونُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ ابن عامر بنصب (فيكون) بعد (كن) في ستة مواضع مما جاء منه في الذكر الحكيم ، وهي :

١- قوله - تعالى - : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) .

٢- قوله - عز وجل - : ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ ذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) .

٣- قوله - جل جلاله - : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) .

٤- قوله - جل شأنه - : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَ اللَّهِ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤) .

(١) سورة البقرة - الآية ١١٧ .

(٢) سورة آل عمران - الآية ٤٧ .

(٣) سورة النحل - الآية ٤٠ .

(٤) سورة مريم - الآية ٣٥ .

٥- قوله - جل وعز - : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) .

٦- قوله - عز من قائل - : ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) .

وقد شاركه الكسائي في سورتي : النحل ، ويس فقط ، وقرأ الباقون من القراء برفع (فيكون)^(٣) .

دراسة الاختلاف

إننا أمام وجهين من الإعراب لا ثالث لهما - كما ترى - ، وهما : الرفع ، والنصب ، ولكل وجه منهما علته ، ولكل قارئ من القراء حجته .

أما الرفع فهو قراءة أكثر القراء ، وعلته : الاستئناف ، فهو كلام مستأنف مستقل بعد كلام تام مستقل و(يكون) في محل رفع ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو يكون^(٤) .

(١) سورة يس - الآية ٨٢ .

(٢) سورة غافر - الآية ٦٨ .

(٣) ينظر : التيسير / ٦٥ ، والنشر ١/ ٢٢٠ ، وتقريبه ٩٣ ، ٩٤ ، والإتحاف ١/ ٤١٣ ، ٢/ ١٨٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٩ ، والمقتضب ٢/ ١٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

قال مكي القيسي : " وهو وجه الكلام ، والاختيار ، وعليه جماعة القراء ، وبه يتم المعنى " (١) .

وفي الرفع وجه آخر يأتي في بعض المواضع الستة لا في جميعها ، وهو: الرفع على التبعية لما قبله في إعرابه ، فـ(يكونُ) مرفوع ؛ لكونه معطوفاً على (يقولُ) المرفوع قبله عطفاً نسقاً بالفاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله .

وهذا الوجه منتفٍ في موضعي النحل ويس، وهما: قوله جل جلاله ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، وقوله جل وعز ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ؛ لأنَّ (نَقُولَ ، وَيَقُولَ) فيهما منصوبان بـ(أَنْ) المصدرية ، وقد كان الكسائي يردُّ القراءة بالرفع ، ويأبأها في هذين الموضعين (٢) .

وأما النصب فقد حملة الزجاج في موضعي النحل ويس على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون قوله (فيكون) معطوفاً على قوله (أن) (نقول) ، و(أن يقول) ، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله ،

١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ ، ومعاني القراءات للأزهري

٦١ ، والدر المصون للسمين ٨٨/٢ .

(١) الكشف ٢٦١/١

(٢) ينظر : معاني القرآن للقراء ١٠٠/٢

وهو قول الفراء في توجيه النصب .

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها طلب محض ، طريقه الأمر (كُن) (١) .
وفي غير موضعي النحل ويس ، يكون النصب محمولاً على الوجه الثاني فقط .

وقد ردَّ بعض النحويين هذا الوجه ، ومنهم أبو جعفر النحاس الذي ذهب إلى أنَّ النصب على الجواب محال ؛ لأنَّ (كُن) ليس بأمر ، وإنما معناه الخبر ، فلا يجوز فيه الجواب ، كما تقول : أنا أقول لعمرؤ امض فيجلسُ أو فيمضي ، ولا معنى للجواب ها هنا ، وإنما الجواب أن تقول : امض فأكرمك .

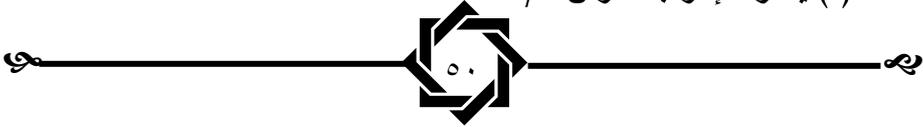
ومثل قراءة الرفع قوله تعالى ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ (٢) ،
وإنما الجواب أن تقول : لا تكفر فتدخل النار (٣) .

ورماه بعضهم بالضعف ، وعلَّل العكبري ضعفه بوجهين :
أحدهما : أنَّ (كُن) ليس بأمرٍ على الحقيقة ؛ إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أنَّ الخطاب لا يردُّ على الموجود ، لأنَّ الموجود متكوّن ؛ فلا يؤمر

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩٨/٣ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ١٠٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢١٠/٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

بـ (كن) ولا يَرِدُ على المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ، فلا يخاطب ، فلا يبقى إلا لفظ الأمر ، ولفظ الأمر يَرِدُ ولا يُراد به حقيقة الأمر ، كقوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(١) ، وكقوله عز وجل ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) .

والوجه الثاني : أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر ، إما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما ، فمثال ذلك قولك : اذهب ينفَعُ محمد ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ، وتقول : اذهب يذهب محمد ، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان وتقول : اذهب تنتفع ، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان ، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز ، كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه^(٣) .

وقد ترتب على هذا الوجه أن رمى بعضهم هذه القراءة بالحن ، فانبرى له علم الدين السخاوي مدافعاً ، فقال : " واعلم أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين ، وما أتبع فيها إلا الأثر ، ودليل ذلك : أنه قرأ ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالرفع في

(١) سورة مريم - جزء من الآية ٣٨ .

(٢) سورة مريم - جزء من الآية ٧٥ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٠٩ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

آل عمران^(١) ، ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ في الأنعام^(٢) ؛ فهذا التعليل لا وجه له^(٣) .

وتصدى له أبو حيان منافحاً ؛ فقال : " وهذا قول خطأ ؛ لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي ، لم يكن ليحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤتم الذي يجرُّ قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى^(٤) .

فـ(يكون) ليس جواباً ، وجاء نصبه على التشبيه بجواب الأمر الحقيقي ، وبطريق الحمل عليه ؛ لأن لفظ (كن) لفظ الأمر ، وصورته صورة الأمر ، والعرب - كما قرَّرَ ابن هشام في المغني - يعطون الشيء حكم ما يشبهه في اللفظ دون المعنى ، أو فيهما معاً^(٥) .

فلماذا الطعن في القراءة ، وقد جاءت على ما ألفته العرب في

(١) جزء من الآية ٥٩ .

(٢) جزء من الآية ٧٣ .

(٣) فتح الوصيد في شرح القصيد ٦٦٢/٣

(٤) البحر المحيط ٥٨٦/١ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٩٠/٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

كلامها؟! وقد استشهد المالقي بقراءة النصب ، ونسبها لابن
عامر على أنّ الفعل منصوبٌ بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء ؛
لوقوعه في جواب الأمر (كُنْ) ^(١) .

(١) ينظر : وصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٨١ .



د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

الموطن الثاني :**(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ - وَلَا تُسْأَلُ)**

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾^(١) بضم التاء واللام ، وقرأ نافع المدني ويعقوب الحضرمي بفتح التاء وسكون اللام^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الرفع هي قراءة أكثر القراء - كما ترى - ولها

وجهان :

الوجه الأول : أن تكون (لا) فيها نافية ، والفعل المضارع مرفوعٌ ؛ لوقوعه موقع الاسم ، فالجملة الخبرية في موضع نصب على الحال ، معطوفة على ما قبلها ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ ، والمعنى : **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَغَيْرَ مَسْئُولٍ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ .**

الوجه الثاني : أن تكون جملةً مستأنفةً بعد جملةٍ مستقلةٍ تامةٍ

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ١١٩ .

(٢) ينظر : التيسير ٦٥ ، وتقريب النشر ٩٤ ، والإتحاف ١/٤١٤ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والمعنى : لا تُسألُ عن ذنوبهم ، وإنما هم الذين يُسألونَ عنها^(١) .
ويؤيدُ المعنى على هذه القراءة قراءة ابن مسعود - رضي
الله عنه - (ولن تُسألَ)^(٢) . قال مكي القيسي : " والرفع هو
الاختيار ؛ لأنَّ عليه جماعةُ القراء ... ويُقوِّي الرفع : أنَّ قبله
خبرًا ، وبعده خبرٌ ؛ فيجب أن يكون هذا خبرًا ؛ ليُطابق ما قبله
وما بعده "^(٣) .

وأما قراءة الجزم فعلى أنَّ (لا) ناهية ، والفعل مجزوم بها ،
قال ابن مالك :

بِلا ولامٍ طالِبًا ضَعَّ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ^(٤) .
وهذا ليس بنهي حقيقيٍّ ، وإنما لفظه لفظُ النَّهْيِ ومعناه :
تفخيم ما صار إليه أهلُ الشرك من العذاب وتعظيمه ، كما تقول :
ما حال سعد ؟ فيقال لك : لا تُسألُ عن سعدٍ ، والمعنى : أنه قد
صار إلى أمرٍ أعظم مما تظنُّ ، إمَّا من الخير وإمَّا من الشر^(٥) ،

(١) ينظر : الكتاب الموضح ٢٩٨/١ ، والبيان ١٢١/١ ، ١٢٠ ، وفتح الوصيد
٦٦٨/٣ .

(٢) ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة ١١٢ .

(٣) الكشف ٢٦٢/١ .

(٤) الألفية ٥٠ .

(٥) ينظر : شرح الهداية ١٨٠/١ ، والكتاب الموضح ٢٩٧/١ ، وفتح الوصيد



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

فهو خبرٌ خرج مخرجَ النهي ، فأُعطيَ حكمه اللفظي ، وهو الجزم .

٦٦٨/٣



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثالث :

(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ - حَتَّى يَقُولُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾^(١) بنصب الفعل ، وقرأ نافع المدني بالرفع^(٢) .

دراسة الاختلاف

للفعل المضارع الواقع بعد (حتى) وجهان في العربية لا ثالث لهما ، هما : النصب ، والرفع .

الوجه الأول : النصب

يشترط لنصب المضارع بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً ، ثم إن كان استقباله حقيقياً ، بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجبٌ ، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾^(٣) ، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ .

(٢) ينظر : النشر ٢٢٧/٢ ، وتقريبه ٩٦ ، والإتحاف ٤٣٦/١ .

(٣) سورة طه - جزء من الآية ٩١ .



قبلها خاصة فالنصبُ جائزٌ لا واجبٌ، نحو قوله جل جلاله ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ مُسْتَقْبَلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الزَّلْزَالِ ، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا (١) .

وقد ذكر النحويون أنَّ ما ينتصب بعد (حتى) من الأفعال المضارعة على وجهين (٢) :

الوجه الأول : أن تكونَ (حتى) بمعنى (إلى) ، وعلى هذا الوجه حمل العلماء قراءة النصب ، والمعنى : وزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ قَالَ الرَّسُولُ ، فَجُعِلَ قَوْلُ الرَّسُولِ غَايَةً لَخَوْفِ أَصْحَابِهِ ، والمعنى : لم يزلوا خائفين إلى أن قال الرسول .

والوجه الثاني : أن تكونَ (حتى) بمعنى (كي)، فتفيد التعليل ، نحو قول القائل : أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، والتقدير: أسلمتُ كي أدخلَ الجنةَ، فالإسلام قد كان ، والدخول لم يكن (٣) ، والمعنى في القراءة : وزُلْزِلُوا كي يقول الرسولُ .

وقد حملها على هذين الوجهين أبو حيان والسمين الحلبي ،

(١) ينظر : مغني اللبيب ١/١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الأشموني ٣/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/١٦ ، ١٧ ، والمقتضب ٢/٣٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٦ ، والحجة لأبي علي ٢/٣٠٦ ، والدر المصون ٢/٣٨٢ .

(٣) ينظر : الحجة لأبي علي ٢/٣٠٦ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وذهبا إلى أنّ الوجه الأول أظهرُ ، والثاني ضعيفٌ ؛ لأنّ قولَ الرسول والمؤمنين ليس علةً للمس والزلزال^(١) .

وإنما لم ينتصب الفعل المضارع بعد (حتى) إلا إذا كان بمعنى الاستقبال دون الماضي والحال ؛ لأنّه إذا كان بمعنى الاستقبال كان في تقديرٍ مفردٍ ؛ لأنّه يُؤوّلُ مع (أن) بالمصدر ، و(حتى) تعمل في المفردات . وإذا كان بمعنى الماضي والحال كان جملةً ، و(حتى) لا تعمل في الجمل^(٢) .

الوجه الثاني : الرفع

لا يرتفع الفعل المضارع بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكونَ حالاً ، والثاني : أن يكونَ مسبباً عمّا قبلها ، والثالث : أن يكونَ فضلةً^(٣) .

وعلى هذا فوجه قراءة الرفع أنّ الفعلَ دالٌّ على الحال التي كان عليها الرسول ، ولا تعمل (حتى) في حالٍ ، والتقدير : وزلزلوا فيما مضى حتى إنّ الرسولَ يقولُ : متى نصر الله ، فحكى الحال التي كان عليها الرسول والمؤمنون قبل^(٤) .

(١) ينظر : البحر المحيط ٣٧٣/٢ ، والدر المصون ٣٨٢/٢ .

(٢) ينظر : البيان للأبّاري ١٥١/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١١٣/١ .

(٤) ينظر : الكشف لمكي القيسي ٢٨٩/١ .



وما يرفع بعد (حتى) من الأفعال المضارعة الدالة على الحال على وجهين^(١) :

الوجه الأول : أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد (حتى) قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ولم ينقطع ، وذلك مثل قولهم : مَرَضَ سَعْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، والتقدير : مَرَضَ فِيمَا مَضَى حَتَّى هُوَ الْآنَ لَا يُرْجَى .

وذكر أبو علي وأبو زرعة أن المعنى في القراءة : وزلزلوا فيما مضى حتى إنَّ الرسول يقول الآن : متى نصرُ الله ، وحُكيت الحال التي كانوا عليها^(٢) .

وقال مكي القيسي : " ولا تحمل الآية على هذا المعنى ؛ لأنها لحالٍ قد مضى فحكى "^(٣) .

الوجه الثاني : أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا ، نحو : سرتُ حتى أدخلُ المدينة ، أي : سرتُ فدخلتُها ، فالدخول متصلٌ بالسير بلا فصلٍ بينهما ، وقد مضيا ، فحكيت الحال التي كانت ؛

(١) ينظر : الكتاب ١٧/٣ ، ١٨ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، ٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ ، والحجة لأبي علي الفارسي ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ ، وحجة القراءات ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) الكشف ٢٩٠/١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لأنَّ ما مضى لا يكون حالاً إلا على الحكاية^(١) .
وقد حمل جمهورُ العلماء الرفعَ في القراءة على هذا الوجه
دون سابقه^(٢) .

و(حتى) إذا رُفِعَ الفعل المضارع بعدها حرفُ ابتداء ، وليست
عاطفةً ولا جارةً ، وهي إذا انتصب الفعل بعدها الجارة للاسم^(٣) .
وقد اختار أبو جعفر النحاس قراءة الرفع على قراءة النصب
مُعَلِّلاً ذلك بأنها أبينُّ وأصحُّ معنى^(٤) ، وقال مكي القيسي : " وهو
الاختيار ؛ لأنَّ عليه جماعة القراء "^(٥) .

والواقع أنَّ القراءتين جيدتان ، وقد جاءتا على ما تقتضيه
العربية في الفعل المضارع الواقع بعد حتى ؛ فلا ينبغي المفاضلة
بينهما .

وعامل النصب في الفعل المضارع بعد حتى هو (أن) مضمرة

(١) ينظر : الحجة لأبي علي ٣٠٧/٢ ، والكشف لمكي ٢٩٠/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس

٢٥٦/١ ، والكشف لمكي القيسي ٢٩٠/١ ، والبيان للأنباري ١٥٠/١ ،

والتبيان للعكبري ١٧٢/١ ، والبحر المحيط ٣٧٣/٢ .

(٣) ينظر : الحجة لأبي علي الفارسي ٣٠٧/٢ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٢٥٦/١ .

(٥) الكشف ٢٩١/١ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وجوباً عند البصريين ، وأما حتى فهي حرف جر ، والمصدر المؤول من أن والفعل في موضع جرّ بها^(١) .

وذهب الكوفيون إلى أن (حتى) حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع بنفسه من غير تقدير (أن) ، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً .

ومذهب البصريين هو الصحيح ؛ لأنّ (حتى) من عوامل الأسماء ، ولا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال^(٢) ، ولأنّ الأصل عدم خروج الشيء عن أصله ، واعتقاد بقائه على أصله أولى ، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل^(٣) ، وقال ابن مالك :

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ * حَتْمٌ كَجَدِّ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ^(٤)

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ ، وشرح الرضي

على الكافية ٥٣/٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٥٣/٤ .

(٤) الألفية ٤٩ .



الموطن الرابع :**(لَا تُضَارُّ وَالِدَةَ يُولَدُهَا . لَا تُضَارُّ . لَا تُضَارُّ)**

توثيق اختلاف القراء :

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب الحضرمي قوله -
 تعالى - : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةَ يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ يُولَدُهَا ﴾^(١) برفع الراء
 مشددة ، وقرأ أبو جعفر بسكونها مخففة ، وكذا خَفَّ ﴿ وَلَا يُضَارُّ
 كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾^(٢) ، وقرأ الباقون بفتحها مشددة^(٣) .

دراسة الاختلاف

قراءة الرفع جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى ، فـ(لا تُضَارُّ)
 لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب(النهي) ، وهذه الجملة بدلٌ من
 الجملة التي قبلها ومماثلةٌ لها في اللفظ ، وهي ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا
 وَسْعَهَا ﴾ ؛ فالمبدل منها فعلها مرفوعٌ في اللفظ وقبله حرفٌ نفي ،
 وجملة البدل فعلها مرفوعٌ وقبله حرفٌ نفي ، ومعناهما : النهي .

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٣٣ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٢ .

(٣) ينظر : تقريب النشر ٩٦ ، والإتحاف ٤٤٠/١ .

وهذا شائع في كلام العرب .

ومثلها قراءة إسكان الراء ؛ ف-(لا) فيها نافية ، والفعل مرفوع ؛ لتجرده من الناصب والجازم ، ويرى العكبري أنّ الوجه في إسكان الراء أن تكون الراء الثانية محذوفة ؛ فراراً من ثقل التشديد في الحرف المكرر ، وهو الراء ، وجاز الجمع بين الساكنين ؛ لسببين :

أحدهما : إجراء الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أنّ مدّ الألف المشبّع يجري مجرى الحركة^(١) .

ووجه حذف الراء الثانية هو : المبالغة في التخفيف .

وقيل : إنّ (لأُضَارَ) ، و(لأِيضَارَ) مضارع مرفوع مبني

للمفعول من (ضَارَ يَضِيرُ) وسُكِّنَ ؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف .

وأما قراءة فتح الراء فهي إنشائية لفظاً ومعنى ؛ لأنّ (لا)

ناهية ، والفعل (تُضَارَ) مجزوم بها ، وحُرِّكَتْ الراء ؛ لسكونها

وسكون ما قبلها ، وهو أول المشدد ، وكانت الحركة الفتحة دون

الكسرة ؛ لأربعة أوجه :

الوجه الأول : أنّ الفتحة هي أخف الحركات العربية .

الوجه الثاني : أنّ ما قبل الألف فتحة ، ففتحت ؛ إتباعاً لها .

(١) ينظر : التبيان ١ / ٩٨ ، وشرح طيبة النشر للنويري ٢ / ٢٠٧ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الوجه الثالث : لتوافق الفتحة الألف التي قبل الراء ؛ لأنّ الألف والفتحة متجانستان .

الوجه الرابع : أنّ الفتحة هي حركة عين الفعل ، فلما احتجج إلى تحريك لامه ؛ كانت الفتحة أولى من اجتلاب حركة لا أصل لها في الكلمة . وهذا الوجه الأخير إنّما يستقيم إذا جعلنا (تُضَارُّ) فعلاً مضارعاً مبنياً للمفعول .

وهذه لغة العرب الحجازيين والأسديين ، يفتحون كلّ مضاعف مدغم مجزوم .

والفعل (تُضَارُّ) مختلف فيه ، أمبني للفاعل أم للمفعول ؟ فقد قيل : أصله (تُضَارِرُ) بكسر الراء الأولى ، وقبل دخول الجازم (تُضَارِرُ) : استثقلوا اجتماع حرفين من جنس واحد متحركين ، فسكنوا الراء الأولى ؛ للإدغام في الثانية ، وبعد دخول الحرف الجازم سكنت الراء الثانية ، فحركوها بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين ، وتكون (والدة) مرفوعة على الفاعلية ؛ ورافعها الفعل المبني للمعلوم الذي قبلها ، والمفعول به محذوف ، والتقدير : لا تُضَارِرُ والدة بولدها أباه ، ولا يُضَارِرُ مولودٌ له بولده أمّه ، أو التقدير : لا تتعدى في طلب ما ليس لها من الأجر ، ولا تُضَارِرُ والدة بالامتناع من الإرضاع .

وقيل : أصله (تُضَارِرُ) بفتح الراء الأولى ، فالفعل مبني



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

للمفعول ، و(والدة) مرفوعةً ؛ للنيابة عن الفاعل ، وعلى هذا يكون المعنى : لا يُفعل الضَّرَرُ بالوالدة من أجل ولدها ، ولا بالمولود له ، أو المعنى : لا تُمنَعُ والدَةٌ من إرضاع ولدها وهي راضيةٌ بما رضيَ به غيرها ، ولا تُمنَعُ من نفقته^(١) .

(١) ينظر : حجة القراءات ١٣٦ ، والكشف ٢٩٦/١ ، والكتاب الموضح ٣٢٨،٣٢٩/١ ، والبيان ١٦٠/١، ١٥٩ ، وفتح الوصيد ٧١٧،٧١٨/٣ ، وشرح طيبة النشر للنويري ٢٠٦/٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الخامس :

(فَيُضَاعِفُهُ . فَيُضَاعِفُهُ . فَيُضَاعِفُهُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ ابن عامر ، وعاصم ، ويعقوب ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفْ لَهُ﴾ في البقرة^(١) والحديد^(٢) بنصب المضارع ، وقرأ الباقر برفعه .

وشدد العين مع حذف الألف منهما ابن كثير ، وابن عامر ، وأبو جعفر ، ويعقوب ، وقرأ الباقر بتخفيف العين مع إثبات الألف^(٣) .

دراسة الاختلاف

قراءة الرفع هي قراءة جمهور القراء ، ولها وجهان :
الوجه الأول : العطف على الفعل المرفوع الواقع صلة للموصول ، وهو (يُقْرِضُ) ، فيكون داخلاً معه في صلة الموصول

(١) جزء من الآية ٢٤٥ .

(٢) جزء من الآية ١١ .

(٣) ينظر : تقريب النشر ٩٧ ، والإتحاف ١/٤٤٣، ٤٤٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والمعنى : من ذا الذي يُقْرِضُ اللهُ فَيُضَاعِفُ اللهُ له . قال أبو الحسن الأخفش : " والرفع لغة بني تميم ؛ لأنهم لا ينون بالأول الاسم ، فيعطفون فعلاً على فعل " (١) .

الوجه الثاني : الاستئناف ، فالجملة الفعلية بعد الفاء في محل رفع ، خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو يُضَاعِفُهُ أو يُضَعِّفُهُ له (٢) .

قال مكي القيسي : " والرفع هو الاختيار ؛ لقوته في المعنى ، ولأن الجماعة عليه " (٣) .

وقراءة النصب لها وجهان أيضاً :

الوجه الأول : حمل الكلام على المعنى ، ومعنى الكلام هو الشرط والجزاء ، والتقدير : إن يكن إقراضٌ تبعته مضاعفةٌ ، فأضمرت (أن) بعد الفاء لتكون مع الفعل في تأويل المصدر ، فيُعْطَفُ ذلك المصدر على المصدر المقدر أولاً ، وهو : الإقراض ، فيصير المعنى : إن يكن إقراضٌ فمضاعفة (٤) .

(١) معاني القرآن ٣٧٧/١

(٢) ينظر : حجة القراءات / ١٣٦ ، والكشف لمكي القيسي ٢٩٦/١ ،

والكتاب الموضح ٣٣٤/١ ، والبيان ١٦٤/١ ، وفتح الوصيد ٧٢٦/٣

(٣) الكشف ٣٠١/١

(٤) ينظر : السابق ٣٠١/١ ، وفتح الوصيد ٧٢٦/٣ ،



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وقد حُكِمَ على جعل الفراء وأبي زرعة النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء المجاب بها الاستفهام (من ذا) بأنه قبيح^(١).

وعلة القبح : أن الإقراض غير مستفهم عنه ، وإنما وقع الاستفهام عن صاحب الإقراض (المقرض) في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ، وإذا لم يكن الإقراض مستفهماً عنه لم يتقرر فيه معنى المصدر ؛ فلا يحمل الجواب عليه .

ألا ترى أنك تقول : أتقرضني فأشكرك بنصب الفعل بعد الفاء لما كان الاستفهام عن الإقراض ؟

ولو قلت : أنت تقرضني ؟ لقلت : فأشكرك برفع الفعل بعد الفاء ؛ لأن الاستفهام وقع عن المقرض لا عن الإقراض .

الوجه الثاني : النصب على جواب الاستفهام حملاً على المعنى ؛ لأنَّ (أتقرضُ الله) و﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ سواءٌ في المعنى ، فالمستفهم عنه في المعنى هو الإقراض ، وفي اللفظ هو المقرض ، وكأنه قيل : يُقرضُ الله أحدٌ فيضاعفه له ؟

ولا يجوز أن يكون (فيضاعفه) جواب الاستفهام على اللفظ ؛

(١) ينظر : معاني القرآن ١/١٥٧ ، وحجة القراءات ١٣٩/

الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لأنَّ المستفهم عنه في اللفظ هو المقرض لا الإقراض^(١) .
و(يُضَاعِفُ ، وَيُضَعِّفُ) بمعنى واحد ، فقد قرَّرَ بعض أئمة
اللغة أنَّهما لغتان جيدتان ، تقول العرب : ضاعفتُ الشيء
وضعفتُهُ بمعنى واحد ، وكذلك : صعرَ خده وصاعره ، وباعدتُ
بين الشئيين وبعدتُ ، وعاليتُ الرجلَ على البعير وعلَّيتُهُ^(٢) .

(١) ينظر : الكشف ٣٠١/١ ، وشرح الهداية ٢٠١/١ ، والبيان ١٦٤/١ ،

والتبيان ١٠٢/١

(٢) ينظر : الكتاب الموضح ٣٣٣/١ ، ٣٣٢ ، وفتح الوصيد ٧٢٧/٣



الموطن السادس : (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفَرُ . وَنُكْفَرُ . وَنُكْفَرُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ ابن عامر ، وعاصم في رواية حفص عنه بالياء في أول (يُكْفَرُ) من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَخَفُوا وَتُؤْتُواهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(١) ، وقرأ الباقر بالنون .
ومن حيث الإعراب قرأ نافع ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وخلف بجزم الفعل ، وقرأ الباقر برفعه^(٢) .

دراسة الاختلاف

القراءة بالياء في أول المضارع تحتل وجهين :
أحدهما : إسناد الفعل إلى ضمير الإيتاء المفهوم من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَخَفُوا وَتُؤْتُواهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ، والمعنى : فإيتاؤها الفقراء في خفية خير لكم ويكفر الإيتاء عنكم من سيئاتكم .

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٧١ .

(٢) ينظر : التيسير ٧١ ، وتقريب النشر ٩٨ ، والإتحاف ١/٤٥٦ ، ٤٥٧ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الوجه الثاني : إسناده إلى الله عز وجل، والمعنى: ويُكفر الله عنكم من سيئاتكم .

والقراءة بالنون جاءت على إسناد الفعل إلى الله تعالى ؛ لأنه هو المكفر للسيئات ، فهو يُخبر عن نفسه بذلك .

وقراءة الجزم من قبيل العطف على الموضع ؛ فقد عطفَ الفعل عطف نسق بالواو على موضع قوله تعالى ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ؛ لأنه جواب الشرط ، وموضعه جزم ؛ إذ المعنى : وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن ذلك خيراً لكم .

وأما قراءة الرفع فعلى الاستئناف ، وله وجهان :

الوجه الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ونحن نُكفِّرُ ، والله يُكفِّرُ ، أو : والإيتاء يُكفِّرُ .

الوجه الثاني : أن يكون الفعل المرفوع مستأنفاً لا موضع له من الإعراب ، وتكون الواو عاطفة جملة كلام على كلام آخر^(١) .

والفرق بين القراءتين من حيث المعنى : أن تكفير السيئات داخلٌ في ثواب الصدقة على قراءة الجزم ؛ لأنَّ المعطوف يأخذ حكمَ المعطوف عليه ، والواو من أحرف العطف التي تفيد التشريك

(١) ينظر : الكشف ٣١٧/١ ، وشرح الهداية ٢٠٩/١ ، وفتح الوصيد

٧٥٣/٣ ، والبيان ١٧٨/١ ، والتبيان ١١٥/١ ، والدر المصون ٦١٢/٢ .

الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى .
وتكفير السيئات أمرٌ محتمل على قراءة الرفع ، فمن الممكن
أن يكون ثواباً للمتصدق على صدقته ، ومن الممكن أن يكون
ثواباً على غير ذلك^(١) .

(١) ينظر : حجة القراءات ١٤٨ ، وفتح الوصيد ٣/٧٥٣ .



الموطن السابع :

(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ ، فَتُذَكِّرِ . إِنْ تَضِلَّ ... فَتُذَكِّرُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي ، وأبو جعفر ،
وخلف قوله - تعالى - : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى ﴾^(١) بفتح همزة (أَنْ) ، ونصب (تَضِلَّ ، وَتُذَكِّرُ) مع تشديد
الكاف ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب بفتح همزة (أَنْ) ،
ونصب (تَضِلَّ ، وَتُذَكِّرُ) مع تخفيف الكاف ، وقرأ حمزة بكسر
همزة (إِنْ) ، وجزم (تَضِلَّ) ، ورفع الفعل (فَتُذَكِّرُ) مع تشديد
الكاف^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة حمزة أسلوب شرط ، أدواته : إِنْ الشرطية الجازمة ،
وتقتضي جملتين : جملة الشرط ، وهي السبب ، وجملة الجواب ،
وهي المسبب .

الجملة الأولى : (تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) ، وفعلها (تَضِلَّ) مجزوم

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٢ .

(٢) ينظر : التيسير ٧١ ، وتقريب النشر ٩٩ ، والإتحاف ١/٤٥٩ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

بـ(إن) ، والفتحة فيه فتحة بناء جيء بها ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ إذ اللام الأولى ساكنة من أجل إدغامها في اللام الثانية المتحركة قبل دخول الجازم ، وأصلها : (تَضَلُّ) ، وبعد دخول الحرف الجازم صارت اللام الثانية ساكنة ، فالتقى ساكنان ؛ فحركت اللام الثانية فراراً من التقائهما ، وكانت الحركة الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات .

والجملة الثانية : (فَتَذَكَّرُ) ، فالفاء وما في حيزها جوابٌ للشرط ، والفعل مرفوع ؛ لأنه مجرد من الناصب والجازم ؛ إذ قبله مبتدأ مقدر ، فجملة الجواب اسمية ، والتقدير : إن تنسَ (تَضَلُّ) إحداهما فهما تُذَكَّرُ إحداهما الأخرى .

والظاهر هنا : أن أسلوب الشرط كلامٌ مستأنفٌ جيء به ؛ للإخبار بهذا الحكم ، فهو جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ أشاره الأسلوب السابق ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ ، كأن سائلاً سأل : ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل ؟ فأجيب بهذا الأسلوب .

والقراءة الثانية جاءت بفتح همزة (أن) على أنها (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعدها ، فالفتحة فيه فتحة إعراب ، و(أن) وما في حيزها في محل نصب أو في محل جرٍّ بعد حذف حرف الجر ، وهو لام العلة ، والتقدير : فرجل وامرأتان



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ممن ترضون من الشهداء يشهدون لأن تَضِلَّ إحداهما ، أو إرادة
أن تَضِلَّ إحداهما فتذكرَ إحداهما الأخرى .

وهنا سؤالٌ مثارٌ من لدن سيبويه إلى ما شاء الله تعالى ،
وهو : كيف جُعِلَ ضلالُ إحداهما علةً لتَطْلُبِ الإِشْهَادِ أو مرادًا لله
تعالى ، على حَسَبِ التقديرين المذكورين أولاً ؟

وقد أجابَ عنه سيبويه - وتلقاه عنه غيره - بأنَّ هذا كلام
محمول على المعنى ، فلمَّا كان الضلالُ سببًا للإِذْكَارِ ، والإِذْكَارُ
مُسَبَّبًا عنه ، كانت إرادة الضلالِ إرادةً للإِذْكَارِ ، ومن عادة العرب
أنَّهُمْ يُنْزَلُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ مِنْزِلَةَ الْآخِرِ ؛
لِالتباسِهما واتصالِهما ، فيجعلون السببَ موضعَ المسببِ ؛ لِأَنَّهُ
يَصِيرُ إِلَيْهِ ، فكأنه قيل : إرادة أن تُذْكَرَ إحداهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ
ونظيره قولهم : أَعْدَدْتُ الخَشْبَةَ أَنْ يَمِيلَ الحائِطُ فَأَدْعَمَهُ ، وَأَعْدَدْتُ
السِّلاحَ أَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ فَأَدْفَعَهُ .

فليس إعدادك الخشبةَ لِأَنْ يَمِيلَ الحائِطُ ، ولا إعدادك السلاحَ
لِأَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ ، وإنما هما للإِدْعَامِ إذا مالَ ، ولِلدَّفْعِ إذا جاء
العدوُّ ، لكنه جُعِلَ الاستشهادُ للضلالِ ، وجُعِلَ الإعدادُ للميلِ
ولمجيءِ العدوِّ حين كان كلُّ واحدٍ منها سببًا لما بعده . وهذا ممَّا



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

يعودُ إليه المعنى ويُهَجَّرُ فيه جانبُ اللفظ^(١) ، والفعل المنصوب بعد الفاء ، وهو (فَتَذَكَّرَ) معطوف على (أَنْ تَضِلَّ) .

وقراءة تخفيفِ الكافِ ونصبِ الفعلِ (فَتَذَكَّرَ) للعطف على (أَنْ تَضِلَّ) من أَدَكَّرْتَهُ ، أي : جَعَلْتَهُ ذَاكِرًا لِلشَّيْءِ بَعْدَ نِسْيَانِهِ ، فَإِنَّ المرادَ بالضلالِ هنا النسيانُ ، كقوله - تعالى - : ﴿ قَالَ فَعَلَيْهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾^(٢) .

والهمزة في (أَدَكَّرْتَهُ) ، والتشديد في (فَتَذَكَّرَ) للنقل من التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين ، فالفعل قبلهما متعد لمفعول واحد ، وليس في الآية إلا مفعول واحد ، فلا بُدَّ من تقدير الثاني محذوفاً ، والمعنى : فَتَذَكَّرَ ، أو فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الأخرى الشهادة بعد نسيانها إن نسيتهَا ، وهذا التقدير هو المشهور المقبول .
وأفْعَلُ وفَعَّلَ هنا بمعنى واحد ، نحو : أَكْرَمْتُهُ وَكَرَّمْتُهُ ، وَفَرَّحْتَهُ وَأَفْرَحْتَهُ ، غير أنَّ التشديدَ في هذا اللفظ (تذكر) أكثر استعمالاً من التخفيف^(٣) .

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣ ، وحجة القراءات ١٥٠ ، وشرح الهداية ٢١١ / ١ ،

وفتح الوصيد ٣ / ٧٥٧ ، والدر المصون ٢ / ٦٦٠ .

(٢) سورة الشعراء - الآية ٢٠ .

(٣) ينظر : الكشف ١ / ٣٢١ ، والدر المصون ٢ / ٦٦٢ - ٦٦٤ .



الموطن الثامن :

(يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ - فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ ابن عامر ، وعاصم ، ويعقوب ، وأبو جعفر برفع الراء والباء في قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(١) ، وقرأ الباقر بجزم الراء والباء فيهما^(٢) .

دراسة الاختلاف

لقد قرّر علماء العربية الأجلاء أنه إذا وقع بعد جواب الشرط فعلٌ مضارعٌ مقترنٌ بالفاء أو الواو فللمتكلم العربيّ فيه ثلاثة أوجهٍ ؛ أخذًا بالمسموع :

الوجه الأول : الجزم بالعطفِ على لفظِ الجوابِ إن كان مضارعاً مجزوماً ، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملةً اسميةً .

الوجه الثاني : الرفعُ على الاستئناف .

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٤ .

(٢) ينظر : النشر ٢/٢٣٧ ، وتقريبه ٩٩/ ، والإتحاف ١/٤٦١ .

الوجه الثالث : النصبُ بـ (أن) مضمرة وجوباً^(١) .

وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ

يَشَاءُ ﴾ ، وبالنصب قرئ في الشواذ .

والنحويون من لدن سيبويه إلى ما شاء الله تعالى يستشهدون

بهذه القراءات الثلاث على أنه يجوز في المضارع المقترن بالفاء

أو الواو بعد انقضاء جملة الجواب ثلاثة أوجه من الإعراب^(٢) :

الوجه الأول : الجزم بالعطف على الجواب المجزوم ، وهو

أجود الأوجه ؛ لجريان الكلام على تيرة واحدة ، وحصول

المشاكلة بين أول الكلام وآخره ، وهذا أشبه بما عليه كلام العرب

الأتري أنهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها؟^(٣) .

قال مكي القيسي : " والجزم هو الاختيار ؛ لاتصال الكلام ؛

(١) ينظر : التصريح ٤٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٩٠/٣ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، ٢١ ، والبيان للأتباري

١٨٦/١ ، والتبيان للعكبري ٢٣٣/١ ، والبحر المحيط ٧٥٢/٢ ، والدر

المصون ٦٨٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٣ ، والتصريح ٤٠٨/٢ ،

وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ولأنَّ عليه أكثر القراء^(١) .

الوجه الثاني : الرفع على القطع مما قبله ، فتكون الفاء استئنافية ، والمرفوع بعدها له وجهان^(٢) :

أحدهما : أن تكون الجملة المستأنفة اسميةً ، فيكون الفعل المرفوع (يَغْفِرُ) خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فالله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء . فتلاحظ أنَّ أمامك جملةً مكونةً من مبتدأ وخبر قد عطفَ عليها جملةً مكونة من فعل وفاعل .

والآخر : أن تكون الجملة المستأنفة فعليةً ، والفاعل مقدرٌ ، والتقدير : فيغفرُ الله لمن يشاء ويعذب من يشاء ، فتجد أمامك جملةً مكونةً من فعل وفاعل قد عطفَ على مثلها .

الوجه الثالث : النصب على إضمار (أن) وجوباً ، فينسبُك منها مع ما بعدها مصدرٌ مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ متوهمٍ من الفعل المذكور قبل ذلك ، وهذا من قبيل العطف على المعنى دون اللفظ ، والتقدير : إن يكن إبداءً أو إخفاءً منكم تكن محاسبةً منا فمغفرةً وتعذيباً^(٣) .

وإذا بحثنا عن تعليل للنصب بإضمار (أن) وجوباً في هذه

(١) الكشف ٣٢٣/١ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ ، والكشف ٣٢٣/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٧٥٢/٢ ، والدر المصون ٦٨٨/٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الحالة ، وجدنا رضي الدين يقول : " وذلك لمشابهة الشرط في الأول ، والجزاء في الثاني للنفي ؛ إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ، ووجود الشرط مفروض ، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة " (١) .

وقد حُكِمَ على النصب في هذه الحالة بأنه قليل^(٢) ، وحكم عليه سيبويه بأنه ضعيف^(٣) ، ورأى المبرد أنه قبيح^(٤) .

وإثر ذلك تقررّ معي : أنّ هذه القراءات الثلاث قد جاءت على ما تقتضيه العربية في الفعل المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انتهاء جملي الشرط والجواب ، فإنها تبيحُ للمتكلم به ثلاثة أوجه من الإعراب : الجزم بالعطف على المجزوم قبله ، وهو أجودها ؛ لحصول المشاكلة ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمره وجوباً ، وهو أقل الأوجه الثلاثة وأضعفها ، قال سيبويه : " واعلم أنّ النصبَ بالفاء والواو في قوله : إنّ تَأْتِي آتِكْ وَأَعْطِيكَ ضَعِيفٌ " (٤) . وهذه قاعدة نحوية مطردة ، وإليها

(١) شرح الرضى على الكافية ٦٥/٤ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٩٣/٤ ، والتصريح ٤٠٠/٢ ، وشرح

الأشموني ٢٤/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٩٢/٣ ، والمقتضب ٢١/٢ .

(٤) الكتاب ٩٢/٣ .



د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

أشار العلامة ابن مالك قائلاً :

والفعلُ من بعدِ الجزأِ إن يَقتَرِنَ * بِإِلْفَا أوِ الوَاوِ بِتَثْنِثٍ قَمِنَ (١)

(١) الألفية ٥١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن التاسع :

(وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا - وَلَا يَأْمُرُكُمْ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، ويعقوب ، وخلف بنصب
راء (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) في قوله - تعالى - : ﴿ مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ
الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ
كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا
الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴿٨٠﴾ ، وقرأ الباكون برفعها (٢) .

دراسة الاختلاف

تُجيز لنا نعتنا الحبيبة في الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) ،
أو (الفاء) ، أو (ثم) ، أو (أو) المسبوقة بمضارع آخر منصوب
بـ (أن) وجهين من الإعراب :
الأول : النصب عطفًا على المضارع المنصوب قبله ، نحو قولك :
أريد أن تزورني ثم تحدّثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد

(١) سورة آل عمران - الآيتان : ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) ينظر : النشر ٣٤٠/٢ ، وتقريبه ١٠١ ، والإتحاف ٤٨٣/١ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أن تأتيًا فتُجالسنا ، وأريد أن تنطقَ بجميل أو تسكتَ .
والثاني : الرفع على الاستئناف ، نحو قولك : أريد أن تأتيني
ثم تُحدِّثني جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدِّثني ، وتقول :
أريد أن تأتيني فتشتمني^(١) .
فإذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم
يكن إلا منسوقاً عليه ، فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان
مقطوعاً مستأنفاً^(٢) .
وقد أطبق علماء العربية على أن قراءة الرفع جاءت على
الاستئناف وقطع الفعل من الأول ، وله وجهان :
الوجه الأول : أن تكون الجملة المستأنفة فعلية ، والفاعلُ
مقدر ، وهو الضمير المرفوع في يأمركم ، وهو عائد عند سيبويه
والجمهور لله ﷻ ، والتقدير : ولا يأمركم الله^(٣) . وقال ابن جريج
وغيره : المعنى : ولا يأمركم هذا البشرُ الذي أوتي هذه النعم ،
وهو محمد ﷺ^(٤) .

(١) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٢/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤/٢ ،

والكشف لمكي ٣٥١/١ ، والبيان للأنباري ٢٠٨/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٤١/٣ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الوجه الثاني : أن تكون الجملة المستأنفة اسمية ، فقد جعل الأَخْفَش الاستئناف على تقدير مبتدأ ، يكون (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) خبراً عنه ، والتقدير : هو لا يأمركم . وعلى قوله يكون الضمير عائداً للبشر المتقدم الذكر (١) .

ويُقَوِّي الرفع على القطع أنها في قراءة ابن مسعود (وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ) فهذا يدل على الاستئناف والانقطاع من الأول (٢) ، و(لا) على هذه القراءة نافية لا غير (٣) .

وأما قراءة النصب ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ فلها وجهان :

الوجه الأول : النصب بالعطف على قوله ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾ كما أن ﴿يَقُولُ﴾ كذلك ، والمعنى : ولا له أن يأمركم . والضمير المرفوع في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ لـ ﴿بِشْرٍ﴾ المتقدم الذكر (٤) .

قال أبو علي الفارسي رحمته الله : " ومما يُقَوِّي النصب أنه قد جاء

(١) معاني القرآن ٤١٢/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، والحجة لأبي علي ٥٨/٣ ، والكشف ٣٥١/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢/١ ، والمقتضب ٣٤/٢ ، والحجة لأبي علي ٥٨/٣ ، وحجة القراءات ١٦٨ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

في السير فيما ذكر عن بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي ﷺ :
أتريد يا محمد أن نتخذك رباً؟ فقال الله - تعالى - : ﴿ مَا كَانَ لِشَيْءٍ
أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ
اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٦﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ
تَتَّخِذُوا لِلدِّينِ أَرْبَابًا ﴾ (١) .. " (٢) ، و (لا) على هذا الوجه زائدة
مؤكدة لمعنى النفي السابق (٣) .

الوجه الثاني : النصب بالعطف على قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ ﴾ (٤) .
قال ابن عطية : " وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى " (٥) ، وحكى أبو
حيان هذا القول عنه ، ثم قال معلقاً وموضحاً : " ولم يبين وجه
الخطأ ولا عدم التمام المعنى به . ووجه الخطأ : أنه إذا كان
معطوفاً على ﴿ ثُمَّ يَقُولُ ﴾ ، وكانت (لا) لتأسيس النفي ، فلا يمكن
إلا أن يُقدر العامل قبل (لا) ، وهو (أن) ، فينسبك من أن والفعل

(١) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، ومعاني
القرآن للأخفش ٤١٢/١ ، والمقتضب ٣٤/٢ ، والحجة لأبي علي ٥٨/٣ ،
وحجة القراءات ١٦٨ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٥٨/٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٣٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٤١/٣ ، والتبيان للعكبري ٢٧٥/١ .

(٥) المحرر الوجيز ١٤٢/٣ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

المنفي مصدرٌ منتفٍ ، فيصير المعنى : ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبیین أربابًا ، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت ، فصار أمرًا باتخاذهم أربابًا ، وهو خطأ .

فإذا جعلت (لا) لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحبًا على المصدرين المقدر ثبوتهما ، فينتفي قوله ﴿كُونُوا عِبَادًا لِّي﴾ وأمره باتخاذ الملائكة والنبیین أربابًا ... فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدم القيام بالمعنى ؛ إنما يكون على أحد التقديرين في (لا) ، وهي أن تكون لتأسيس النفي ، وأن يكون من عطف المنفي بـ(لا) على المثبت الداخل عليه النفي ، نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم ، تريد : ما أريد أن لا تتعلم" (١) .

وذكر ابن هشام في المغني هذا القول الذي قيل في توجيهه النصب ، وقال : " ولم يذكر الزمخشري غيره ، ثم جوز في (لا) وجهين :

أحدهما : الزيادة ، فالمعنى : ما كان لبشر أن يُنصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبیین أربابًا .

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٣٤ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والثاني : أن تكونَ غيرَ زائدة ، ووجهه بأنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان ينهي قريشاً عن عبادة الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك رباً ؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يستنبهه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كلامه^(١) .

وإنما فسّر (لا يأمر) بـ (ينهي) ؛ لأنها حالتُه عليه الصلاة والسلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعمُّ من النهي والسكوت ، والمراد الأول ، وهي الحالة التي يكون بها البشرُ متناقضاً ؛ لأنَّ نهيه عن عبادتهم ؛ لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعبدوا ، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً ، فكيف يأمرهم بعبادته ؟ .. «(٢)» .

فمعنى الآية : أنه ليس لبشرٍ الجمعُ بين كونه نبياً أمراً بعبادة نفسه ، وكونه ناهياً عن عبادة الملائكة ؛ لما فيه من التناقض ، وذلك أنَّ نهيه عن عبادة الملائكة ليس إلا لكونهم مخلوقين ، فمقتضاه أن لا يأمر بعبادة مخلوق ، ويناقضه أمره بعبادة نفسه . وأما سكوته عن عبادة الملائكة بالمرّة ، وهي الحالة الثانية فلا تناقض أمره بعبادة نفسه^(٣) .

(١) ينظر : الكشاف للزمخشري ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ (ط . الاستقامة) .

(٢) مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٣) ينظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والقول الأول في توجيه نصب هو الأولى بالقبول ، وما ذكره الزمخشري في (لا) قال عنه الشيخ الأمير : " لا يخفى صحته ، والعجب من الشمني حيث نقل فساد العطف على (يقول) عن ابن عطية ، وتوجيهه عن أبي حيان ، وإقراره له مع اندفاعه بهذين الوجهين "(١) .

(١) السابق ١/٢٠٣ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن العاشر :

(يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا - وَيَقُولُ - وَيَقُولُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وأبو جعفر (يَقُولُ) بغير واو ورفع الفعل في قوله - تعالى - : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا ﴾ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿١﴾^(١) وقرأ الباقر (ويَقُولُ) بالواو ورفع الفعل إلا أبا عمرو ويعقوب ، فإنهما قرءا بنصب الفعل^(٢) .

دراسة الاختلاف

أولاً - قراءة (يَقُولُ) بغير واو ورفع الفعل :

هي جملة فعلية مستأنفة بيانية جاءت جواباً لسؤال مقدر أثارته الآيتان السابقتان، وهما قوله تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ

(١) سورة المائدة - جزء من الآية ٥٣ .

(٢) ينظر : التيسير ٨٢ ، وتقريب النشر ١٠٧ ، والإتحاف ١/٥٣٨، ٥٣٧ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدِيمِينَ ﴿١﴾ ، فكانَ سائلاً قال : ماذا يقول المؤمنون حينئذ ؟ فأجيب بقوله - تعالى - : ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴾ ، والواو غير موجودة في مصاحف مكة والمدينة والشام ، والقارئون بذلك من أهل هذه البلاد ، فابن كثير مكِّي ، ونافعٌ مدني ، وابنُ عامر شامي ، فقراءتهم موافقة لمصاحفهم .

ثانياً - قراءة (ويَقُولُ) بالواو ورفع الفعل :

هذه القراءة جملة فعلية تقدّم لنا إخباراً جديداً مستقلاً عن الذين آمنوا ، والواو استئنافية لمجرد عطف جملة خبرية على جملة خبرية ، وهي ثابتة في مصحف أهل الكوفة ، والقارئون بذلك من أهل هذا البلد ، فقراءتهم موافقة لمصاحفهم .

ثالثاً - قراءة (ويقول) بالواو ونصب الفعل :

الوجه الجيد فيها : أن (ويقول) منصوبٌ عطفاً على (فيصبحوا) المنصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الترجي بـ(عسى) ؛ إجراءً للترجيّ مجرى التمني ، وفي

(١) سورة المائدة - الآيتان : ٥١ ، ٥٢ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

هذا خلافٌ مشهور بين نحويي البصرة والكوفة^(١) .
فالبصريون يمنعون النصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد
الفاء في جواب الترجي ، والفراء يُجيزه ، ومذهبه هو الراجح في
هذه المسألة ؛ إذ السماع العربي الفصيح سنده وحجته ، فقد
استدل بقراءة عاصم ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾^(٢) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿^(٢)
بنصب الفعل بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء المفيدة للسببية في
جواب الترجي ، وبرواية حفص عن عاصم ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُنْ ابْنِ
لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾^(٣) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴿^(٣) بنصب
(فأطلع) ، وأنشد الفراء قول الراجز :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
تُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٤)

ولذلك رجَّح العلامة ابن مالك مذهبه ، وأخذ به ؛ لوروده في
النثر والنظم ، وقال في الألفية :

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُسِبٌ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ^(١)

(١) ينظر : إبراز المعاني ٤٣٠ ، ٤٣١ ، والدر المصون ٣٠١/٤ - ٣٠٥ .

(٢) سورة عبس - الآيتان ٣ ، ٤ .

(٣) سورة غافر - جزء من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) الأبيات في : الخصائص ٣١٧/١ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٤ .



وقد ذكر علماء البصرة ومُناصروهم وجوهاً كثيرة في توجيه
النصب ، وكلها بعيدة متعسفة ، منها :
- أنه منصوبٌ عطفاً على المصدر قبله ، وهو الفتح ، كأنه
قيل : فعسى الله أن يأتي بالفتح وبأن يقول ، أي : ويقول الذين
آمنوا .

- أنه منصوبٌ عطفاً على قوله (أن يأتي) أي : فعسى
الله أن يأتي ويقول .

قال أبو شامة : " وأظن أن الذي حملهم على ارتكاب هذه
الأوجه البعيدة ، وتركهم الوجه الواضح الذي ذكرته أولاً اعتقادهم
أن (فيصبحوا) ليس نصباً على جواب الترجي ؛ لأن الترجي من
الله تعالى إيجابٌ وتحقيقٌ ، فلم يكن معنى الترجي حاصلًا ...
فتأولوا هذه التأويلات ، ونحن نقول : وإن كان الأمر كذلك فلا
يمنتع النصبُ اعتباراً بلفظ الترجي ، وهذا مُتَعَيِّنٌ في تعليل قراءة
عاصم ﴿ فَنَنْفَعُهُ الذِّكْرَى ﴾ بالنصب في سورة عبس فهو في
جواب ﴿ لَعَلَّهُ يَرْزُقْ ﴾ ، فكذا هاهنا ، والله أعلم " (٢) .

(١) الألفية ٥٠ .

(٢) إبراز المعاني ٤٣١ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الحادي عشر : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً . أَلَّا تَكُونَ)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف برفع ﴿تَكُونُ﴾ في قوله - تعالى - في سورة المائدة: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَكَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَكَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾^(١)، وقرأ الباقون بنصبها^(٢).

دراسة الاختلاف

تصلح (أَنْ) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة في
الموضعين التاليين :

الموضع الأول : أن تُسبق بما يدل على الظن ونحوه من
أفعال الرجحان مع عدم الفصل بينها وبين الفعل بفواصل ، نحو :
ظننتُ أن تقوم .

فيجوز في المضارع النصب باعتبار (أَنْ) مصدرية ناصبة ؛
لسبقها بما لا يدل على اليقين ؛ إذ المظنون غير متحقق ؛ فيناسبه

(١) ينظر : النشر ٢/٢٥٥ ، وتقريبه ١٠٨ ، والإتحاف ١/٥٤١ .

الرجاء والطمع .

ويجوز رفع المضارع باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة ،
واسمها ضمير الشأن ، وذلك لقرب الظن من العلم ؛ لكونه إدراك
الطرف الراجح ، فكان المظنون معلوم (١) .

والنصب هو الأرجح ؛ لأن الناصبة للمضارع عند عدم الفصل
أكثر وقوعاً من المخففة ، ولأن الأصل في الظن عدم القطع
واليقين ؛ ولذا اتفق القراء على نصب في قوله تعالى : ﴿ أَحْسِبَ
النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ (٢) .

الموضع الثاني : أن تسبق بما يدل على الظن مع الفصل
بينها وبين الفعل بـ (لا) (٣) ، وقد قرئت هذه الآية بالوجهين
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٤) برفع ﴿ تَكُونَ ﴾ ونصبه .
وتناولها أئمة النحو بقراءتها مستشهدين بها على أن (أن)

(١) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٨٣/٣ ، وإعراب الفعل

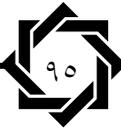
لأستاذي الدكتور إبراهيم حسن ﷺ . ٣٥ .

(٢) سورة العنكبوت - جزء من الآية ٢ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٨٣/٣ ، وإعراب الفعل

. ٣٦ ، ٣٥ .

(٤) سورة المائدة - جزء من الآية ٧١ .



فيها صالحةٌ لأمرين :

الأمر الأول : أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، والحسبان حينئذٍ باقٍ على معناه من الظن ؛ لأن المصدرية الناصبة للمضارع لا تقع بعد ما يفيد اليقين .

الأمر الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، إذا نُزِلَ الحسبان عندهم منزلة العلم في كونه شيئاً متيقناً ، والثابت عندهم : أنها إذا وقعت بعد ما يفيد الظن ونحوه من أفعال الرجحان جاز فيها هذان الأمران^(١) .

فقراءة النصب جاءت على أن (أن) مصدرية ناصبة ؛ لأنَّ الحسبان ونحوه شيء متوقع غير مستقر في النفوس ، فناسبته (أن) المصدرية الناصبة التي تفيد الرجاء والطمع .

وقراءة الرفع على أن (أن) مخففة من الثقيلة ؛ لقرب الحسبان من العلم المتيقن ، إذ هو شيء مستقر في الظن ، فكأنه معلوم ، فناسبته (أن) المخففة من الثقيلة التي تفيد التوكيد .

وقد رجَّح بعض العلماء الرفع على النصب ، وفعل بعضهم

(١) ينظر : الكتاب ١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، والمقتضب ٣١/٢ ، ٧/٣ ، ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧/٤ ، ٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣١١ ، ٣١٢ ، والتصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٣ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

العكس ، وبعضهم قال باستواء الوجهين .

فأبو جعفر النحاس رحمته الله يرى الرفع أجودَ من النصب ؛ لأنَّ حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت ^(١) ، وأبو منصور الأزهري يرى النصب هو وجه الكلام ؛ لأن (أن) و (أن) لا تنصبان الفعل المستقبل ^(٢) ، وعند ابن الناظم والسيوطي أنَّ الأكثر في لسان العرب هو النصب ^(٣) .

وكثير من العلماء حملوا الآية الكريمة بقراءتها على هذين الوجهين بلا مفاضلة لأحدهما على الآخر ، ومن هؤلاء الزجاج ، وأبو زرعة ، ومكي القيسي ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري ، وأبو حيان الأندلسي ، والسمين الحلبي ، والشيخ خالد الأزهري ، والأشموني ^(٤) .

وما أحسن قول مكي القيسي : " من رفع ﴿ تَكُونُ ﴾ جعل

(١) ينظر : إعراب القرآن ١/٥١٠ ، ٥١١ .

(٢) ينظر : معاني القراءات ١٤٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤/٧ ، ٨ ، وهمع الهوامع ٢/٣٦١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٥ ، وحجة القراءات / ٢٣٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٩ ، والبيان ١/٣٠١ ، والتبيان ١/٤٥٢ ، والبحر المحيط ٤/٣٢٧ ، والدر المصون ٤/٣٦٨ ، والتصريح ٢/٣٦٦ ، وشرح الأشموني ٣/٢٨٣ .



(أَنْ) مخففة من الثقيلة ، وأضمر معها الهاء ، و﴿تَكُونُ﴾ خبر
(أَنْ) ، ويجعل ﴿وَحَسِبُوا﴾ بمعنى : أيقنوا ؛ لِأَنَّ (أَنْ) للتأكيد ،
والتأكيد لا يكون إلا مع اليقين ، فهو نظيره وعديله ، و(أَنْ) في
موضع نصب بـ (حسب) ، وسدت مسد مفعولي (حسب) ،
وتقديره : أنه لا تكونُ فتنة ، وحق (أَنْ) أن تكتب منفصلة على
هذا التقدير ؛ لِأَنَّ الهاء المضمرة تحول بين (أَنْ) ولام (لا) في
المعنى والتقدير ، فيمتنع اتصالها باللام .

ومن نصب (تكون) جعل (أَنْ) هي الناصبة للفعل ، وجعل
(حسب) بمعنى الشك ؛ لِأَنَّها لم يتبعها تأكيد ؛ لِأَنَّ (أَنْ) الخفيفة
ليست للتأكيد ، إنما هي لِأَمْرٍ قد يقع وقد لا يقع ، فالشك نظيرُ ذلك
وعديله ^(١) .

وعَلَّ الشيخ الصبان استواء الوجهين بأنه إذا قيل : الأرجح
الرفع ؛ لِأَنَّ الفصل بين المخففة ومدخولها أكثرُ من الفصل بين
الناصبية للمضارع ومدخولها ، قيل : أكثرية الفصل بين المخففة
ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ، ومقتضى
ذلك استواء الوجهين عند الفصل ، ويؤيده اختلاف القراء عند
الفصل في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ ولو كان راجحاً

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٣٩/١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لاتفقوا عليه ، كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى :
﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ .. (١) .

ولو تأملت ما دار حول هذين الوجهين لبدا لك واضحاً الآتي :
- (أن) في قراءة الرفع ثنائية لفظاً ، ثلاثية وضعاً ، وفي
قراءة النصب ثنائية لفظاً ووضعاً (٢) .

- (لا) في قراءة الرفع عوض من التشديد الذي ذهب من (أن) ،
ومن حذف الضمير ؛ لأنهم كرهوا أن يليها الفعل ، وليس من
حكمها أن تدخل عليه ، ففصلوا بينها بـ (لا) (٣) ، وهي
بمعنى (ليس) عند الفراء (٤) .

و(لا) في قراءة النصب نافية وليست عوضاً ، ولا تمنع من
أن يعمل ما قبلها فيما بعدها من ناصب ولا جازم ولا جار ،
فالناصب كهذه الآية ، والجازم كقوله تعالى : ﴿ إِنْ لَاتَفْعَلُوهُ تَكُنْ
فِتْنَةً ﴾ (٥) ، والجار نحو : جئتُ بلا زادٍ (١) .

(١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٣/٣ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣١٥/٢ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٨/٦ .

(٤) معاني القرآن ١٣٦/١ .

(٥) سورة الأنفال - جزء من الآية ٧٣ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

فـ(لا) النافية لا يعتد بها فاصلاً ، ولا تمنع من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ إذ ليس لها صدرُ الكلام ، والكلام إما أن يكون مثبتاً وإما أن يكون منفيّاً ، فهي كالجُزء من مدخولها ، فلا ينبغي الترجيح بين الوجهين على أساس الفصل وعدمه ، وإنما يرجح النصب ؛ لأنّه جاء على الأصل في أفعال الرجحان وهو الشك ، فناسبه ، وهذا كثير في لسان العرب . وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأحق مما يحتاج ، والله - عزّ وجلّ - أعلم .

(١) ينظر : الدر المصون ٤/٣٦٨ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثاني عشر :

(يا لَيْتِنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ ... وَنَكُونُ - وَلَا نَكْذِبُ ... وَنَكُونُ)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ حمزة ويعقوب وروى حفص عن عاصم ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ
النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِحَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) بنصب (ولا
نُكْذِبُ - وَنَكُونُ) ، ووافقهم ابن عامر في نصب (نَكُونُ) فقط ،
وقرأهما الباقر بالرفع^(٢) .

دراسة الاختلاف

أولاً - قراءة نصب الفعلين :

نَصَبُ الفعلين بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الواو التي بمعنى
مع ، المجاب بها طلب محض ، طريقه : التمني ، كقولك : ليت
لي مالاً وأتزوج منه .

فالفعل منصوب بإضمار (أَنْ) ، و(أَنْ) حرفٌ مصدرِيٌّ ينسبُ
منه ومن الفعل الذي بعده مصدرٌ ، والواو حرف عطف ؛
فيستدعى معطوفاً عليه ، وليس في الآية قبلها إلا فعلٌ ، فكيف

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ٢٧ .

(٢) ينظر : النشر ٢/٢٥٧ ، وتقريبه ١٠٩ ، والإتحاف ٨/٢ .



يُعْطَفُ اسْمٌ عَلَى فَعْلٍ ؟

والجواب : أنا نقدرُ مصدرًا متوهمًا يُعْطَفُ هذا المصدر المنسبُك من (أَنْ) وما بعدها عليه ، والتقدير: يا ليتنا لنا رُدُّ وانتفاءُ تكذيبِ آياتِ ربنا وكونُ من المؤمنين ، والمعنى : ليتنا لنا رُدُّ مع هذين الأمرين ، فيكون عدمُ التكذيب والكونُ من المؤمنين مُتَمَنِّيَيْنِ أَيْضًا .

ثانيًا - قراءة رفع الفعلين :

رفع (ولا نكذبُ ونكونُ) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون معطوفًا على (نردُّ) فيكون انتفاءُ التكذيب والكون من المؤمنين داخلين فيما يتمناه الكفارُ يوم القيامة ، فيكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء : الردَّ إلى دار الدنيا ، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم ، وكونهم من المؤمنين ، والمعنى : يا ليتنا نردُّ ، وليتنا لا نكذبُ ، وليتنا نكونُ من المؤمنين .

ولعلك تلاحظ أن قراءة الرفع في هذا الوجه مساوية لقراءة النصب ؛ لأنَّ في كليهما العطفُ ، وإن اختلف وجهه ، ففي قراءة النصب العطف على مصدر متوهم من الفعل السابق (نردُّ)، وهو : الردُّ ، وفي الرفع العطف على الفعل نفسه .

والثاني : الاستئناف والقطع ؛ فيكون قوله (ولا نكذبُ) خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها ، وإنما



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

عُطِفَتْ هَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ الْفَعْلِيَّتَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى أَدَاةِ التَّمْنِي وَمَا فِي حَيْزِهَا فَلَيْسَتْ دَاخِلَتَيْنِ فِي التَّمْنِي أَصْلًا ، وَأَخْبَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْهُمْ أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَقُولِ الْقَوْلِ ، كَأَنَّ التَّقْدِيرَ : فَقَالُوا : يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ، وَقَالُوا : نَحْنُ لَا نَكْذِبُ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ .

وَقَدْ شَبَّهَ سَيَبُويَه هَذَا الْوَجْهَ بِقَوْلِهِمْ : (دَعْنِي وَلَا أَعُودُ) ، وَالْمَعْنَى : وَأَنَا لَا أَعُودُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَرَكْتَنِي أَوْ لَمْ تَتْرُكْنِي ، كَذَلِكَ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، رُدُّوا أَوْ لَمْ يُرَدُّوا^(١) .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ الْوَاوَ وَالْوَاوَ وَالْحَالِ ، وَالْفِعْلَ الْمَضَارِعَ خَبَرَ مَبْتَدَأً مَحْذُوفًا ، وَالْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَصَاحِبَ الْحَالِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمَسْتَتِرُ فِي (نُرَدُّ) ، وَالتَّقْدِيرُ : يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ غَيْرَ مَكْذُوبِينَ وَكَائِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَيَكُونُ تَمْنِي الرَّدِّ مَقْيَدًا بِهَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ، فَيَكُونُ الْفِعْلَانِ دَاخِلَيْنِ فِي التَّمْنِي .

ثَالِثًا - قِرَاءَةُ (وَلَا نُكْذِبُ) بِالرَّفْعِ (وَنَكُونُ) بِالنَّصْبِ :

أَمَّا الرَّفْعُ فِي (وَلَا نُكْذِبُ) فَبِالْعَطْفِ عَلَى (نُرَدُّ) الْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ ،

(١) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٣ / ٤٤ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وهو داخلٌ فيما تمنّاه الكفارُ . وأمّا النصب في (ونكونَ) فبـ(أنّ) مضمرة وجوباً بعد الواو التي بمعنى مع ، المجاب بها طلب محض ، طريقه : التمني ، وما بعد الواو مصدر مؤول معطوف على مصدر متوهم مما سبق ، والتقدير: يا ليتنا لنا ردٌّ وعدمٌ تكذيبٍ بآيات ربنا مع كونٍ من المؤمنين ، والمعنى : ليتنا لنا هذان الأمران مع كونٍ من المؤمنين^(١) .

(١) ينظر : حجة القراءات ٢٤٥ ، والكشف ١/٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وشرح الهداية ٢/٢٧٥ ، والبيان ١/٣١٨ ، والتبيان ١/٢٣٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثالث عشر :

(مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهُمْ - وَيَذَرُهُمْ - وَيَذَرُهُمْ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (وَنَذَرُهُمْ) في قوله تعالى ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(١) بالنون والرفع ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع وقرأ حمزة والكسائي وخلف (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والجرم^(٢) .

دراسة الاختلاف

أما قراءة (وَنَذَرُهُمْ) فالنون في أول الفعل المضارع دالة على المتكلم المعظم نفسه ، وهو الخالق البارئ - جَلَّتْ قَدْرَتُهُ - ؛ إذ العظمة رداؤه ، والكبرياء إزاره ، ورفع الفعل على استئناف جملة جديدة مستقلة عما قبلها ، ولذلك وجهان :

الوجه الأول : أن تكون الجملة المستأنفة اسمية مكونة من مبتدأ مقدر ، وخبر نوعه : جملة فعلية ، والتقدير : وَنَحْنُ نَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ، فأخبر الخالق عزَّ وجلَّ عن نفسه بذلك .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٨٦ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١١٦ ، ١١٧ ، والإتحاف ٢ / ٧٠ ، ٧١ .



والوجه الثاني : أن تكون الجملة المستأنفة فعليةً مكونةً من فعلٍ مضارعٍ مرفوعٍ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعلٍ مقدرٍ ، وهو ضمير المتكلم المعظم نفسه ، ومفعولٍ به ، وهو الضميرُ البارزُ المتصلُ بالفعل، وجرارٌ ومجرورٌ يتعلقُ بالفعل المذكور، وحالٌ من المفعول به: نوعه جملة فعلية (يَعْمَهُونَ)، والتقدير : وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ عَمِيقٍ (مُتَحِيرِينَ مُتَرَدِّدِينَ) .

وفي هذه القراءة التفاتٌ من مقام الغيبة ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ إلى مقام التكلم ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ، وهو من قبيل عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة .

وأما قراءة (وَيَذَرُهُمْ) فالإياء في أول الفعل المضارع تناسبٌ مقام الغيبة في الكلام الذي قبله ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ ، وقد حَسَنَ ذلك حصولُ المشاكلة ، وجرى ان الكلام على وتيرة واحدة .

والرفع على الاستئناف وقطع الكلام عما قبله ، وهو محتملٌ للوجهين المذكورين في القراءة التي قبلها .

وهذا من قبيل عطف جملة مستقلة ، وهي ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ على جملة مستقلة ، وهي ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ .
وأما قراءة (وَيَذَرُهُمْ) بالإياء وجرم الفعل فمن قبيل العطف



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

على الموضع ، فقد عَطِفَ الفعل على موضع الفاء وما بعدها من قوله - تعالى - : (فَلَا هَادِيَ لَهٗ) ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَلَوْ كَانَ فِي مَكَانِهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ لَانْجَزَمَ ؛ فَحَمَلَ (يَذَرُهُمْ) عَلَى مَوْضِعِ الْجَوَابِ الْمَجْزُومِ ، وَالْمَعْنَى : مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ لَمْ يَهْدِهِ هَادٍ وَيَذَرَهُمُ اللَّهُ فِي طُغْيَانِهِمْ^(١) .

ورحم الله إمام النحويين سيبويه ؛ فقد قال في ذلك : " وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿ مَنْ يُضَلِّلِ اللَّهَ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ جَوَابًا ؛ لِأَنَّ أَسْلَ الْجَزَاءِ الْفِعْلُ ، وَفِيهِ تَعْمَلُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ ؛ وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَعُونَ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ غَيْرَهُ"^(٢) .

(١) ينظر : حجة القراءات ٣٠٣ ، والكشف ١ / ٤٨٥ ، والكتاب الموضح

٥٦٧/٢ ، والبيان ١ / ٣٨٠ ، وفتح الوصيد ٣ / ٩٤٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٩٠ ، ٩١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الرابع عشر :

(وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ - لِيَنْزُلَ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - ﴿ وَقد مَكْرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، وقرأ الكسائي وحده (لِيَنْزُلَ) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية^(٢) .

دراسة الاختلاف

ذهب أكثر العلماء في توجيه قراءة الجمهور وتعليلها إلى أن (إن) نافية بمعنى (ما) ، واللام لام الجحود ، والتقدير : ما كان مكرهم لِيَنْزُلَ مِنْهُ الأشياء التي جعلها الله في ثباتها كالجبال ، وهي : النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين الإسلام ؛ لأن الله تعالى وعد نبيه صلى الله عليه وسلم إظهار دينه على سائر الأديان^(٣) .

(١) سورة إبراهيم - جزء من الآية ٤٦ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٢٩ ، والإتحاف ٢ / ١٧١ .

(٣) ينظر : كتاب اللامات للزجاجي ١٥٩ ، والكتاب الموضح ٢ / ٧١٣ ،



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وهذا استحقاقٌ لمكرهم وبيانٌ لضعفه ووهنه ، وهو جيدٌ في المعنى إلا أنه ضعيفٌ في العربية ؛ لأنَّ لامَ الجحود لا تقع بعد (إن) النافية ، وإنما تقع بعد (ما كان ، ولم يكن) .
ويبعده – أيضاً – أنَّ الفعلَ الواقع بعد لامَ الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق المسند إليه الكونُ الماضي المنفي، وهنا رفع اسماً ظاهراً، وهو (الجبال) ، وهذا ما قرَّره ابنُ هشام حين قال : " وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النافيَ على هذا غيرُ (ما ، ولم) ؛ واختلاف فاعليَّ (كان ، وتزول) " (١) .

والظاهر أنَّ اللامَ لامُ كي ، وأنَّ (إن) شرطية حُذِفَ جوابُها لعلمه مما قبلها ، والتقدير : وَعِنْدَ اللَّهِ جَزَاءُ مَكْرِهِمْ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَشِدَّتِهِ مُعَدًّا لِنُزُولِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ الشَّبِيهِةِ بِالْجِبَالِ فَعِنْدَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْهُ ، كما يقال : أَنَا أَشْجَعُ مِنْ فَلَانٍ وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلنَّوْازِلِ (٢) .

وعلى هذه القراءة تكون كلمة الجبال مستعملة في غير معناها الحقيقي الذي وُضِعَتْ له ؛ إذ المراد بها هنا آيات الله وشرائعه

والبيان ٢ / ٦١ ، وفتح الصيد ٣ / ١٠٤٢ .

(١) مغني اللبيب مع حاشية الأمير ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : السابق ١ / ١٧٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٩٤ ، وحاشية

الخصري ٢ / ١١٣ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ورسوله صلى الله عليه وسلم .
وجاءت قراءة الكسائي على أنّ (إنّ) هي المخففة من الثقلية،
واللام في (لتزول) هي لام التوكيد التي تلزم في الخبر عند إهمال
(إنّ) المخففة ؛ لتكون فارقةً بينها وبين (إنّ) النافية التي بمعنى
(ما) ، فيكون التقدير على هذا : وإنّ كان مكرهم لتزول منه
الجبال ، ويؤيد ذلك قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود -
رضي الله عنهما - { وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ } ، وهذا
دليلٌ على تعظيم مكرهم ، وأنهم لو مكروا بالجبال لزالن ، ومع
ذلك لا يقدرن على إزالة ما أراد الله تثبيته من الحق والخير^(١) .
وعلى هذه القراءة تكون كلمة الجبال مستعملة في معناها
الحقيقي الذي وضعت له .

(١) ينظر : كتاب اللامات ١٥٩ ، وحجة القراءات ٣٧٩ ، والبيان ٢ / ٦١ ،

وفتح الوصيد ٣ / ١٠٤٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الخامس عشر : (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا . وَلَا تُشْرِكُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله تعالى ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾^(١) بالياء وضم الكاف ، وقرأ ابن عامر وحده (وَلَا تُشْرِكُ) بالتاء وسكون الكاف^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور جملة خبرية معطوفة على الجملة الخبرية التي قبلها ، وهي قوله - تعالى - : ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ ﴾ ، والواو هي العاطفة ، و(لا) نافية ، والفعل المضارع بعدها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعل الفعل ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : (هو) يعود إلى اسم الله - تعالى - المذكور في أول الآية الكريمة ، والمعنى : ولا يشرك الله - عزَّ وجلَّ - أحداً في حكمه ، بل الحكمُ له وحده ، لا راداً لقضائه ولا معقَّباً لحكمه . وفي هذه القراءة ترى الكلام جارياً على وتيرة واحدة ،

(١) سورة الكهف - جزء من الآية ٢٦ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٣٦ ، والإتحاف ٢ / ٢١٣ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

ومناسبا لما قبله ، فهذه الجملة القرآنية خبرية ، وكذلك الجملة التي قبلها ، والمقام مقام غيبة .

وقراءة ابن عامر جملة إنشائية مستأنفة بدأت بأداة النهي الجازمة (لا) ، والفعل المضارع مجزوم بها ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعل الفعل ضمير مستترٌ وجوباً ، تقديره (أنت) ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولكل مخاطب ، والمعنى : ولا تُشركَ أيُّها الإنسانُ المخاطبُ أحداً في حكمِ اللهِ جلِّ جلاله^(١) .

وفي هذه القراءة التفات من مقام الغيبة ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ ﴾ إلى مقام الخطاب ﴿ وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَداً ﴾ .

(١) ينظر : الكشف ٥٩/٢ ، وشرح الهداية ٣٩٤/٢ ، والكتاب الموضح

. ٧٧٩/٢ .



الموطن السادس عشر :**(فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ - يَرِثُنِي وَيَرِثُ)**

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۝٦ ﴾^(١) برفع الفعلين ، وقرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما معاً^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور بالرفع على وجهين :

أحدهما : أَنْ (يَرِثُنِي) صفةٌ لـ(وَلِيًّا) في قوله - تعالى - : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۝٦ ﴾ ، والتقدير : هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وارثاً علمي ونبوتي . والفعل المضارع مرفوعٌ على هذا الوجه ؛ لوقوعه موقع الاسم .

(١) سورة مريم - الآيتان : ٤ ، ٥ ، وجزء من الآية ٦ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٣٩ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٣ .

والثاني : أن يكون الفعل مرفوعاً على الاستئناف والقطع عما قبله ، وهو محتمل لأن يكون صدر جملة فعلية ، وعجزها ضمير مستتر جوازاً ، والتقدير : يرثني هو ، ومحتمل لأن يكون عجز جملة اسمية ، صدرها محذوف ، والتقدير : هو يرثني ويرث من آل يعقوب ، ويؤيد هذا الوجه أن الفعل جاء في صدر آية كريمة .

وقراءة أبي عمرو والكسائي بجزم الفعلين على وجهين :

الوجه الأول : أنهما جواب للطلب الذي طريقه الدعاء في

قوله : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ ، فالفعل الأول مجزوم ؛ لكونه جواباً للدعاء ، والثاني مجزوم بالعطف عليه .

ولك أن تسأل إثر ذلك فتقول : على أي وجه جزم الفعل بعد

الطلب ؟

لقد قيل : إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ،

وهو مذهب ابن خروف ، واختاره ابن مالك ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه .

وقيل : إن جملة الشرط حذفت ، وأنيب الطلب منابها في

العمل ؛ فجزم ، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور .

والوجه الثاني : أن الفعل مجزوم ؛ لكونه جواب شرط مقدر

دل عليه الطلب ، والتقدير : فهب لي من لذنك ولياً إن تهب لي

يرثني ويرث من آل يعقوب ، والمراد وراثة الشرع والعلم ، فإن



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأنبياء لا تورث أموالهم .

وهذا الوجه هو مذهب جمهور النحويين ، وهو المختار ؛
فالمتكلم الذي يقول : أَكْرَمْتِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، مراده : أَكْرَمْتِي ؛
فإن تَكْرَمْتِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، ويتعين تقديرُ (إن) الشرطية ؛ لأنها أمُّ
الباب ؛ ولتصريحهم بأنه لا يُحذفُ منه غيرها^(١) .

(١) ينظر : حجة القراءات ٤٣٨ ، وشرح الهداية ٢ / ٤٠٦ ، والبيان ٢ / ١٢٠ ،
وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢٥٧ ، وحاشية الخضري ٢ / ١١٧ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن السابع عشر : (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي - وَلِتُصْنَعْ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء (ولِتُصْنَعْ) في قوله - تعالى - : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ۖ (٣٨) أَنْ أَقْدِمِي فِي التَّابُوتِ فَأَقْدِمِي فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ ۗ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ۗ ﴾ (١) بكسر اللام ونصب الفعل ، وقرأ أبو جعفر المدني بسكون اللام وجزم الفعل (٢) .

دراسة الاختلاف

جاءت قراءة الجمهور { وَلِتُصْنَعْ } بكسر اللام وضم التاء وفتح النون على بناء الفعل المضارع للمفعول ، ونصبه بـ (أَنْ) مضمره جوازاً بعد لام التعليل ، وفيها وجهان :
أحدهما : أَنَّ هذه العلة (وَلِتُصْنَعْ) معطوفة على علة مقدره قبلها ، وتلك العلة المقدره متعلقة بالفعل (وَأَلْقَيْتُ) ، والتقدير : أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ لِيُعْطِفَ عَلَيْكَ (أَوْ لِيَتَلَطَّفَ بِكَ) وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ

(١) سورة طه - جزء من الآية ٣٩ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٤١ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٦ .



عيني .

والثاني : أن هذه اللام تتعلقُ بفعلٍ مضمرٍ متأخرٍ ، هو عبارةٌ عما قبله من إلقاء المحبة ، والجملةُ مستأنفةٌ ، والتقديرُ : ولتُصنَعْ على عيني فعلتُ ذلك ، أي : ألقيت عليك محبةً مني .

فالواو حرف عطف ، واللام لام التعليل ، والمصدر المؤول من (أن) المضمره والفعل المنصوب بها مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعلٍ مضمرٍ ، والتقدير : ولتُصنَعْ على عيني فعلتُ ذلك ، وجملة (فعلتُ ذلك) المقدرة معطوفة على جملة ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾ . ومعنى (لتُصنَعْ) : لتُرَبَّى بالخُلوِّ والشفقة ويُحسِنَ إليك ، وأنا مراعيك ومراقبك .

وقراءة أبي جعفر (ولتُصنَعْ) بسكون اللام والعين وضم التاء على بناء الفعل المضارع للمفعول ، وجزمه بلام الأمر ، على أنه أمرٌ تكوينيٌّ ، والمراد : وقلنا : لتُصنَعْ على عيني . فظاهر الأمر أنه للمخاطب ولكن المأمور غائبٌ ، والمعنى : وليُصنَعْكَ غيرُكَ وليُحسِنَ إليك على ما أريدُ وأحبُّ^(١) .

(١) ينظر : التبيان للعكبري ٢ / ١٢١ ، والدر المصون ٨ / ٣٦ ، ٣٧ ،

وتفسير أبي السعود ٦ / ١٥ ، والتحرير والتنوير ١٢ / ١١٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثامن عشر :

(فَجَعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ . لَا نُخْلِفُهُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى ﴿٥٧﴾ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا ﴾^(١) برفع الفعل ، وقرأ أبو جعفر المدني بجزمه^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور { لَا نُخْلِفُهُ } برفع الفعل ؛ لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الموجودة فوق الفاء ، و(لا) التي قبله هي النافية ، وهذه لا عمل لها في الأفعال ، وفاعل الفعل ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : نحن ، والهاء ضمير مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصب مفعول به ، و(نحن) ضمير مؤكِّد للضمير المستتر في الفعل ، والواو حرف عطف ، و(لا) زائدة

(١) سورة طه - جزء من الآية ٥٨ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٤١ ، والإتحاف ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

لتوكيد النفي ، و(أنت) معطوف على الضمير المستتر في الفعل،
وجَوَزَ العطفَ عليه توكيده بالضمير المنفصل، والجملة في محل
نصب صفة للمصدر الميمي (مَوْعِدًا) ؛ لأنَّ الوَعْدَ هو الذي يصحُّ
وصفُهُ بالإخلافِ ، أمَّا الزمان والمكان فلا يصحُّ وصفُهُما بذلك .

وقراءة أبي جعفر (لا نُخْلِفُهُ) بجزم الفعل لها ثلاثة أوجهٍ :
الوجه الأول : أنَّ (لا) ناهيةٌ ، والفعل مجزومٌ بها ، وهذا
النهْيُ تحذيرٌ من إخلاف الموعد^(١) .

والوجه الثاني : أنَّ (لا) نافيةٌ ، والفعل مجزومٌ ؛ لأنَّهُ
جوابٌ للأمر في قوله : (اجْعَلْ)^(٢) .

والوجه الثالث : أنَّ (لا) نافيةٌ ، والفعل مجزومٌ ؛ لأنَّهُ جوابٌ
للشروط المقدر الذي دلَّ عليه الطلبُ (اجْعَلْ) ، والتقدير : إنَّ تَجْعَلُ
ذلك لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أنت .

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١٦ / ١٣٨ .

(٢) ينظر : معالم التنزيل للبغوي ٥ / ٢٧٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن التاسع عشر :

(وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ ، تَلَقَّفْ . تَلَقَّفُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء (تَلَقَّفُ) بفتح اللام وتشديد القاف وجزم الفعل في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾^(١) ، وروى حفص عن عاصم (تَلَقَّفُ) بسكون اللام وتخفيف القاف وجزم الفعل ، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر (تَلَقَّفُ) بفتح اللام وتشديد القاف ورفع الفعل^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور (تَلَقَّفُ) بفتح اللام وتشديد القاف من : تَلَقَّفَ يَتَلَقَّفُ ، والأصل : تَتَلَقَّفُ مَا صَنَعُوا ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّعَايِينِ تَخْفِيفًا ، وابن كثير أدغم التاء في التاء في رواية البزي .
ورواية حفص عن عاصم (تَلَقَّفُ) بسكون اللام وتخفيف القاف من : لَقَفَ يَلْقَفُ ، ومعنى اللَّقْفِ والتَلَقُّفِ : سُرْعَةُ أَخْذِ الْحَيَوَانَ لِمَا يُرْمَى إِلَيْهِ بِالْيَدِ أَوْ بِاللِّسَانِ ، أو سرعة الابتلاع والالتقام .

(١) سورة طه - جزء من الآية ٦٩ .

(٢) ينظر : تقريب النشر / ١٤٢ ، والإتحاف / ٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ .



وأما جزمُ الفعلِ فعلى وجهين :

أحدهما : أنه جوابٌ للطلب الذي طريقه الأمر في قوله ﴿وَأَلِّقْ

مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ، والأمر مع جوابه كالشرط والجزاء .

والثاني : أنه مجزومٌ ؛ لأنه جوابٌ للشرط المقدر الذي دلَّ

عليه الأمرُ (أَلِّقْ) ، والتقدير : إِنْ تَلَّقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا

صَنَعُوا .

ورواية ابن ذكوان عن ابن عامرٍ (تَلَقَّفْ) بفتح اللام وتشديد

القاف ورفع الفعل لها وجهان :

الوجه الأول : أنه حالٌ ، وفي صاحبها احتمالان :

أولهما : أنها حالٌ من ضمير المخاطبِ المُلقِي الموجود في

(يَمِينِكَ) ، وكأنه هو المتلقِّفُ ، وإن كانت العصا هي المتلقِّفُ في

الحقيقة ؛ لأنَّ التَلَقُّفَ بإلقائه كانَ ، فأُسند التلقف إليه لما كان هو

السبب فيه ، كما قال - تعالى - : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ

رَمَى﴾^(١) فأُسند الرميَ إلى نفسه - لا إليه إلا هو - وإن كان الرميُّ

في الظاهر من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان بقدرته عز

وجلٍّ ومشيتته .

وعلى هذا الاحتمال تكون التاء في أول الفعل المضارع دالةً

(١) سورة الأنفال - جزء من الآية ١٧ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

على الخطاب ، والتقدير : أَلْقَ عَصَاكَ تَلَقَّفَ أَنْتَ مَا صَنَعُوا .
والثاني : أنها حالٌ من المفعولِ به المُلقَى ، وهو (ما) ،
و(ما) هي العصا ، فكأنه قال : أَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ مُتَلَقِّفَةً (مُبْتَلِغَةً)
مَا صَنَعُوا عَلَى حَالٍ مُتَوَقَّعَةٍ ، كما قال - تعالى - ﴿ وَلَا تَمُنَّ ﴾
تَسْتَكْبِرُ^(١) ، أي : مُسْتَكْبِرًا ، وهذا هو الأبين والأولى .
وعلى هذا الاحتمال تكون التاء في أول الفعل المضارع دالةً
على التانيث ؛ حملاً على معنى (ما) ، لأنَّ المرادَ بها العصا ،
والعصا مؤنثةٌ ، فكأنه قيل : أَلْقَ الْعَصَا تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا ، والتانيث
هنا واجب ؛ لأنَّ الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم مؤنث مجازي
التانيث .

الوجه الثاني : أنَّ الفعل مرفوعٌ على الاستئناف ، والجملةُ
اسميةٌ ، والمبتدأ محذوفٌ ، والتقدير : أَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ فَهِيَ
تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا ، والفعل وفاعله في محلِّ رفعٍ خبر^(٢) .

(١) سورة المدثر - الآية ٦ .

(٢) ينظر : حجة القراءات ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، والكشف ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وشرح

الهداية ٢/٣٠٨ ، ٤٢٠ ، والبيان ١٤٨/٢ ، وفتح الوصيد ٤/١١٠٩ .



الموطن العشرون :**(لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى . لَا تَخَفُ)**

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَسًّا لَا تَخَفُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(١) برفع الفعل (تَخَافُ) ، وقرأ حمزة وحده بجزمه^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور جملةٌ خبريةٌ ؛ فـ(لا) نافيةٌ ، والفعل المضارع بعدها مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعل الفعل ضمير مستترٌ فيه وجوباً ، تقديره (أنت) يعود إلى موسى عليه السلام ، ولها ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأول : أنَّ الجملة في موضع نصبٍ على الحالية من فاعل {فَاضْرِبْ} ، وهو الضمير المستتر وجوباً العائد إلى موسى عليه السلام ، والتقدير : فاضرب لهم طريقاً في البحر غير خائفٍ دركاً ولا خاشٍ غرقاً .

(١) سورة طه - جزء من الآية ٧٧ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٤٢ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٣ .

والوجه الثاني : أنَّ الجملة استئنافية ، وهي في محلِّ رفعٍ
خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، والتقدير : أنت لا تخافُ دركاً من خلفك ولا
تخشى غرقاً من بين يديك .

والوجه الثالث : أنَّ الجملة في محلِّ نصبٍ صفةً لـ(طريقاً) ،
والرابط ضميرٌ مجرورٌ محذوفٌ ، والتقدير : لا تخافُ فيه .
و(لا تخشى) على هذه القراءة معطوفٌ مرفوعٌ مثل المعطوف
عليه .

وقراءة حمزة بجزم الفعل (لا تخف) على وجهين :
أحدهما : أنه جوابٌ للشرط الدالُّ عليه الأمرُ ، وهو قوله
(فاضرب) ، فيكون المعنى : إن تَضْرِبْ لهم طريقاً في البحر يبساً
لا تخف دركاً ولا تخشى ، والجملة على هذا الوجه خبريةٌ .

والوجه الثاني : أنَّ الفعلَ مجزومٌ بـ (لا) الناهية ، والجملة
على هذا الوجه إنشائيةٌ طلبيةٌ .
وقد ذكر علماء العربية لإثبات ألف (تخشى) مع أنه معطوفٌ
على (لا تخف) المجزوم أوجهًا ؛ منها :

١- أن يكون كلاماً مستأنفاً ، و(لا) نافيةً ، والتقدير : وأنت لا
تخشى ، فيكون خبر مبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر
في موضع نصب على الحال .

٢- أنَّ الفعلَ مجزومٌ لكونه معطوفاً على مجزوم ، والألف



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

نشأت من إشباع الفتحة ؛ للمطابقة بين رءوس الآي^(١) .
 ٣- أقواها وأحسنها : أنّ الفعل مجزومٌ ، وحذفتُ منه الحركة
 المقدرّة على الألف ؛ جرياً على لغة بعض العرب في إجراء المعتل
 مجزى الصحيح^(٢) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، وشرح الهداية ٢/٤٢٠ ، ٤٢١ ،
 والكتاب الموضح ٢/٨٤٦ ، ٨٤٧ ، والبيان ٢/١٥٠ ، ١٥١ ، والتبيان
 ٢/١٢٥ ، والبحر المحيط ٦/٢٦٤ ، والدر المصون ٨/٨٢ ، ٨٣ .
 (٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦١ ، والبحر المحيط ٦/٢٦٤ ، وهمع
 الهوامع ١/٢٠٥ .



الموطن الحادي والعشرون :**(فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا . فَلَا يَخَفُ)**

توثيق اختلاف القراء :

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾^(١) برفع الفعل ، وقرأ ابن كثير وحده بجزمه^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور جملة خبرية اسمية ؛ فـ(لا) نافية ، والفعل المضارع بعدها مرفوعٌ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعل الفعل ضمير مستترٌ فيه جوازاً ، تقديره : هو ، والجملة في محل رفعٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ مرادٍ بعد الفاء ، والمعنى : فهو لا يخافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ، ولأنَّ الكلامَ في تقديرٍ مبتدأٍ وخبرٍ دَخَلَتْ الفاءُ ، ولولا ذلك لَقِيلَ : لَا يَخَفُ ، والفاءُ مع الجملة الاسمية بعدها في محلٍّ جزمٍ ؛ لكونها جواباً للشرط .

وفائدة الجملة الاسمية : الدلالة على تحقيق أنَّ المؤمنَ ناجٍ لا

(١) سورة طه - الآية ١١٢ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٤٢ ، والإتحاف ٢ / ٢٥٧ .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

مَحَالَةً ، وَأَنَّهٗ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ ؛ إِذِ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ
أَدْلُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالثَّبُوتِ وَالدَّوَامِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .
وقراءة الجزم جملةً إنشائيةً طلبيةً ، ف (لا) ناهية جازمة
للفعل المضارع ، وعلامة الجزم هي سكون الفاء ، وحذفت الألف
قبلها ؛ لسكونها وسكون الفاء ، والفاء الواقعة قبل (لا) الناهية
واجبةً ، وهي مع ما بعدها جوابٌ للشرط ، فهما في محلِّ جزمٍ .
وهذا نَهْيٌ لِلْغَائِبِ ، نَهَى اللهُ تَعَالَى مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ عَنِ أَنْ يَخَافَ أَنْ يَظْلِمَهُ أَحَدٌ ، أَوْ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ عَمَلِهِ (١) .

(١) ينظر : الكشف ١٠٧/٢ ، والكتاب الموضح ٨٥٤/٢ ، واللباب في علوم

الكتاب ٤٢٥/١٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثاني والعشرون : (وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا - وَيَجْعَلُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾^(١) بجزم الفعل ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وشعبة برفعه^(٢) .

دراسة الاختلاف

جاءت الواو في قراءة الجمهور عاطفة ، عطفت الفعل المضارع المجزوم الذي بعدها على محلّ قوله - تعالى - : { جَعَلَ لَكَ } ؛ لكونه جواباً لحرف الشرط الجازم (إن) في قوله - عز وجل - : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ ، وهذا من قبيل العطف على الموضع ؛ لأنّ جواب الشرط فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح - كما ترى - فموضعه جزم ، وإذا عطفَ عليه فعلٌ صالحٌ لظهور أثر الحرف

(١) سورة الفرقان - الآية ١٠ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٥١ ، والإتحاف ٢ / ٣٠٥ .

الجازم عليه رأينا ذلك الأثر في اللفظ كما في هذه القراءة .
وحسن أن يُعطفَ الفعل المضارع الدال على الزمن المستقبل
على الفعل الماضي ؛ لأنَّ هذا الماضي مستقبلٌ في المعنى ، لأنَّ
(إن) الشرطية إذا دخلت على الفعل الماضي نقلت معناه من
المضي إلى الاستقبال .

وجوز بعض العلماء أن يكون الأصل : وَيَجْعَلُ لَكَ بِالرَّفْعِ ،
فَأَسْكَنْتِ اللَّامَ الْأُولَى ؛ لأجل إدغام اللام في اللام ، لا للجزم .
وهذا جائز محتملٌ في قراءة أبي عمرو ؛ لأنَّ من أصوله
إدغام المثليين المتحركين في رواية السوسي ، وهو يقرأ هنا
بسكون اللام ، وهذا يُعدُّ من محاسن علم النحو والقراءات معاً .
وغير أبي عمرو ممن قرأ بإسكان اللام ليس من أصولهم
إدغام المثليين المتحركين ، حتى يدعى لهم في هذا المكان .
وجاءت الواو في القراءة الثانية محتملة لأمرين :

الأمر الأول : أن تكون استئنافية ، فالفعل المضارع مرفوعٌ ،
وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً ،
تقديره : هو يعود إلى الله تعالى ، والجملة خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ،
والمعنى : وهو يجعلُ لك قصوراً في الآخرة ، وسيعطيك أكثر مما
قالوا .

والأمر الثاني: أن تكون عاطفةً ، والفعل المضارع معطوفٌ



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

على جواب الشرط ؛ لأنَّ الشرطَ إذا وقع ماضياً جاز في جوابه المضارع الجزمُ ، والرفعُ ، فجواز الرفع في المضارع المعطوف على جواب الشرط الماضي من باب الأولى^(١) .

وفي قراءة الرفع معنى الحتم واللزوم - كما يقول مكي القيسي - فليس جعلُ القصورِ بموقوفٍ على المشيئةِ ، والمعنى : لا بُدَّ أن يجعل اللهُ لك يا محمدُ قُصوراً في الآخرة ، وفي قراءة الجزم يكون جعلُ القصورِ داخلاً في المشيئةِ ، والمعنى : إن شاء اللهُ جعل لك يا محمدُ قُصوراً في الآخرة ، وهو جاعلُهُ بلا شك^(٢) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٩/٤ ، وشرح الهداية ٤٤٤/٢ ، والكشف ١٤٤/٢ ، وحجة القراءات ٥٠٨ ، والكتاب الموضح ٩٢٦/٢ ، وفتح الوصيد ١١٤ /٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والدر المصون ٤٥٩/٨ .

(٢) ينظر : الكشف ١٤٤/٢ .



الموطن الثالث والعشرون

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ . يُضَعَّفُ ..
وَيَخْلُدُ . يُضَاعَفُ . يُضَعَّفُ .. وَيَخْلُدُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهورُ القراءِ الفعلينِ (يُضَاعَفُ ، وَيَخْلُدُ) بالجزم في قوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ^٤ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ^{١٨} يُضَعَّفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهَا مُهَانًا ^{١٩} ﴾ (١) ، وقرأهما ابن عامر وشعبة بالرفع .

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب الفعل (يُضَعَّفُ) من غير ألف مع تشديد العين (٢) .

دراسة الاختلاف

جاءت قراءة الجزم على أن الفعل (يُضَاعَفُ ، أو يُضَعَّفُ) بدلٌ من الفعل المجزوم الواقع جواباً للشرط ، وهو (يَلْقَى) ، وعلامة

(١) سورة الفرقان - الآيتان ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٥١ ، والإتحاف ٣١١/٢ .

الجزم فيه حذف حرف العلة ، وهو الألف ، وبديل المجزوم مجزومٌ مثله .

وفي نوع البديل قولان :

القول الأول : أنه بدل كل من كل ؛ لأن مضاعفة العذاب أو تضعيفه هو لُقْيَانُ جزاء الأثام في المعنى ، فلما كان إِيَّاهُ أُبْدِلَ منه ليتصل بعضُ الكلامِ ببعضٍ ، ويُبدلُ الفعلُ من الفعل كما يُبدلُ الاسمُ من الاسم .

والقول الثاني : أنه بدل اشتمالٍ من (يَلْقَى أَثَامًا) ؛ لأن لُقْيَى الأثام أن يحصل له العذاب مضاعفًا ، وهو يشتمل على المضاعفة^(١) ، و(يخْلُدُ) معطوفٌ عليه عطفَ نسقٍ بالواو .

وجاءت قراءة رفع الفعلين على وجهين :

الوجه الأول : الاستئناف والقطع مما قبلهما ، فقد استغنى الكلام السابق عن اللاحق ، وتمَّ جوابُ الشرطِ ، فاستأنفَ استئنافاً بيانياً ؛ للإجابة عن سؤال أثارته الجملة السابقة ، فكأن سائلاً سأل ما لُقِيَ الأثام ؟ فأجيبَ ببيان العقوبة والجزاء : يُضَاعَفُ للأثم العذابُ يوم القيامة ويخْلُدُ فيه مهاناً ، فجملة (يُضَاعَفُ له العذابُ ، أو يُضَعَّفُ) في محل رفعٍ ، خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، والمعنى : هو

(١) ينظر : الكتاب ٨٧/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمراي ١٠٤٨ / ٢ ،

وشرح الأشموني ١٣١/٣ ، وحاشية الصبان ١٣١/٣ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

يُضَاعَفُ ، أو يُضَعَّفُ له العذاب ، وَعُطِفَ (يَخْلُدُ) عليه ،
والمعطوف على المرفوع مرفوع^(١) ، ويؤيد هذا الوجه أنَّ الفعل
في صدر آيةٍ كريمةٍ .

والوجه الثاني : أنَّ الفعل مرفوعٌ ؛ لكونه في موضع الحال
من فاعل (يَلْقَى) ، والمعنى : ومن يفعلُ ذلك يَلْقَى جزاءَ الأثام
مضاعفاً له العذابُ يومَ القيامةِ وخالداً فيه مهاناً^(٢) ، فالفعل
المضارع مرفوعٌ على هذا الوجه ؛ لوقوعه موقعَ الاسم .

وأما الصيغتان (يُضَاعَفُ ، وَيُضَعَّفُ) فالوجه فيهما أنَّهما
لغتان جيدتان تدلان على التكرير ، تقول العرب : ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ
وَضَعَّفْتُهُ ، وَبَاعَدْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَبَعَدْتُ ، وَصَاعَرَ خَدَّهُ وَصَعَّرَهُ^(٣) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٧٦/٤ ، وشرح الهداية ٤٤٦/٢ ، والكشف
١٤٧/٢ ، وحجة القراءات ٥١٤ ، ٥١٥ ، والكتاب الموضح ٩٣٤/٢ ، ٩٣٥ ،
وفتح الوصيد ١١٤٥ /٤ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٥٢٦/٢ ، والبيان ٢٠٩/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب الموضح ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٩٣٤ / ٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الرابع والعشرون

(وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي - وَيَضِيقُ .. وَلَا يَنْطَلِقُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ

يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَرُونَ ﴿١٣﴾ برفع الفعلين ، وقرأ يعقوب الحضرمي وحده بنصبهما^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الرفع لها وجهان :

الوجه الأول : أن هذا كلامٌ مستأنف ، أخبر به عن نفسه ، ويؤيد هذا الوجه أن الفعل الأول جاء في صدر آيةٍ كريمةٍ .

والثاني : أن الفعلين (يَضِيقُ ، وَلَا يَنْطَلِقُ) معطوفان على خبر (إِنَّ) ، وهو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المرفوع (أخاف) وفاعله ، فالرفع من جهة كونهما معطوفين على مرفوع ، والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ ، والمعنى : أخاف أن يكذبوني في الرسالة ، ويضيقُ صدري لتكذيبهم إياي ، وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي

(١) سورة الشعراء - الآيتان : ١٢ ، ١٣ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٥٢ ، والإتحاف ٣١٤/٢ .

بتأدية الرسالة .

وجاءت قراءة النصب على أنّ الواو عاطفةٌ ، عطفت الفعل المنصوب بعدها على سابقه المنصوب بـ (أنّ) المصدرية ، فيترتب على ذلك كونُ التكذيب وما بعده متعلقين بالخوف والتقدير : إنّي أخافُ التكذيبَ وضيقَ الصدرِ وعدمَ انطلاقِ اللسانِ . فالفرق بين القراءتين في المعنى : أنّ قراءة الرفع تُفيد أنّ فيه ثلاثَ عللٍ : خوفُ التكذيبِ ، وضيقُ الصدرِ ، وامتناع انطلاق اللسانِ ، وقد رتّبَ موسى عليه السلام استدعاءَ ضمِّ أخيه إليه وإشراكه له في الأمر على هذه العلة الثلاث ؛ لأنّها إذا اجتمعت مسّت الحاجةُ إلى معينٍ يُقوي قلبه ، وينوبُ منابه متى تعثره حتى لا تختلّ دعوتُهُ ، ولا تنبثر حجتهُ ، وليس ذلك تعللاً منه وتوقفاً في تلقي الأمر ، بل طلباً لما يكون معونةً على امتثاله . وقراءة النصب تُفيد أنّ خوفه متعلقٌ بهذه الأمور الثلاثة ، فالأفعال (يُكذِّبونِ ، يَضيقُ ، لا يَنْطَلِقُ) داخلةٌ في حيزِ الخوفِ ، والتقدير : إنّي أخافُ أن يُكذِّبوني وأن يَضيقَ صدري لتكذيبهم إياي ، وألّا يَنْطَلِقَ لساني بتأدية الرسالة^(١) .

(١) ينظر: الكشاف ٣/٣٠٨، والدر المصون ٨/٥١٤، ٥١٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الخامس والعشرون : (فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي - يُصَدِّقُنِي)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ وَأَخِي هَـكْرُوثٌ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ۗ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾^(١) بجزم الفعل (يُصَدِّقُنِي) ، وقرأ حمزة وعاصم برفعه^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الجمهور بالجزم فيها ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنَّ الفعلَ جوابٌ للطلب الذي طريقه الدعاء في

قوله ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا ﴾ ، فهو مجزومٌ ؛ لكونه جواباً للدعاء .

ولك أن تسأل بعد ذلك فتقول : على أيِّ وجهٍ جُزِمَ الفعلُ بعد

الطلب ؟

لقد قيل : إنَّ لفظَ الطلبِ ضمَّنَ معنى حرفِ الشرطِ فَجَزَمَ ،

وهو مذهب ابن خروف ، واختاره ابن مالك ، ونسبه إلى الخليل

وسيبيويه .

(١) سورة الشعراء - الآية : ٣٤ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٥٦ ، والإتحاف ٣/٢ ٣٤٣ .



وقيل : إنَّ جملة الشرطِ حُذِفَتْ ، وأُنيبَ الطلبُ منابها في العمل ؛ فَجَزَمَ ، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور .
والوجه الثاني : أنَّ الفعل مجزومٌ ؛ لكونه جوابَ شرطٍ مقدرٍ دلَّ عليه الطلبُ ، والتقدير : فَأَرْسِلُهُ مَعِيَ رِدْءًا إِنْ تُرْسِلُهُ مَعِيَ يُصَدِّقُنِي . وهذا الوجه هو مذهب جمهور النحاة ، وهو المختار ؛ فالمتكلم الذي يقول : سَاعِدْنِي أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، مَقْصَدُهُ : سَاعِدْنِي ؛ فَإِنْ تُسَاعِدْنِي أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، ويتعين تقديرُ (إنَّ) الشرطية ؛ لِأَنَّهَا أُمَّ الْبَابِ ؛ ولتصريحهم بأنَّه لا يُحذفُ منه غيرها^(١) .
والوجه الثالث : أنَّ الفعلَ مرفوعٌ ، وسُكِّنَتِ القافُ ؛ تخفيفًا لكثرة الحركات على لغة بني تميم ، كقولهم في عَضِدٍ : عَضِدٌ^(٢) .
والفعل مرفوع في القراءة الثانية على ثلاثة أوجهٍ :
أحدها : أن يكون الفعل مرفوعًا على الاستئناف والقطع عمَّا قبله ، وهو محتملٌ لأن يكون صدرَ جملة فعلية ، وَعَجَزُهَا ضمير مستتر جوازًا ، هو الفاعل ، والتقدير : يُصَدِّقُنِي هو ، ومحتملٌ لأن يكون عَجَزَ جملة اسمية ، وصدرها محذوفٌ ، هو المبتدأ ، والتقدير : هو يُصَدِّقُنِي .

(١) ينظر: حجة القراءات ٥٤٦، وشرح الهداية ٤٦٢/٢، والكتاب الموضح

٩٨٤/٢، وشرح الأشموني ٣٠٩/٣ ، ٣١٠ .

(٢) ينظر : البيان ٢٣٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٦/١ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والثاني : أنه صفةٌ لـ (رَدَّءًا) في قوله تعالى ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ ، والأفعال لا تكون صفةً إلا لنكرة ، فموسى عليه السلام سأل ربه عزَّ وجلَّ مُعِينًا موصوفًا بهذه الصفة ، والتقدير: فأرسله معي رَدَّءًا مُصَدِّقًا لي .

والثالث : أنه حالٌ من الضمير المنصوب في (فَأَرْسِلْهُ) العائد إلى هارون عليه السلام ، والأفعال لا تكون حالًا إلا من المعرفة ، والتقدير : فأرسل هارونَ معي رَدَّءًا مُصَدِّقًا لي .

والفعل المضارع مرفوعٌ على هذا الوجه وسابقه ؛ لوقوعه موقع الاسم ، وليس الغرض من التصديق أن يقول له : صدقت ، أو يقول للناس : صدق موسى ، وإنما هو أن يكون سببًا في تصديق فرعون وملئه موسى بإبانته عن الأدلة التي يليقها موسى في مقام مجادلة فرعون ، فقد قال - تعالى - على لسان موسى ﴿وَإِخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ ، وفضل الفصاحة إنما يُحتاج إليه لذلك ، لا لقوله : صدقت ، فإنَّ هذا يستوي فيه الفصيح وغيره^(١) .

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١٤٤ ، والكشف ٢/١٧٤ ، والدر المصون

الموطن السادس والعشرون : (فَأَطَّلِعُ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى - فَأَطَّلِعُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنْ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿١﴾ برفع الفعل ، وروى حفصُ القراءة عن عاصمٍ بنصبه (٢) .

دراسة الاختلاف

قراءة الرفع من قبيل العطف على اللفظ ؛ فقد عطفت الفاءُ فعلاً مرفوعاً على فعلٍ مرفوعٍ ، هو (أَبْلُغُ) ، وكلاهما داخلٌ في حيزِ الترجيِّ بـ(لعل) ، والتقدير : لعلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ فلعلِّي أَطَّلِعُ إلى إله موسى .

وأما رواية حفصٍ ففيها ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأول : أَنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاءِ السببية الواقعة في جواب طلبٍ محضٍ ، طريقه الأمرُ في قوله { ابْنِ لِي صَرَخًا } .

(١) سورة غافر - الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٦٩ ، والإتحاف ٤٣٧/٢ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الوجه الثاني : أنه منصوبٌ بالعطف على المعنى (التوهم) ؛ لأنَّ خبرَ (لعل) جاء مقروناً بـ (أن) في النظم كثيراً ، وفي النثر قليلاً .

فَمَنْ نَصَبَ تَوْهَمَ أَنْ الْفِعْلَ الْمَرْفُوعَ الْوَاقِعَ خَبْرًا لـ (لعل) منصوبٌ بـ (أن) ، فعطف عليه بالنصب مراعاةً لذلك ، والعطف على التوهم كثيراً ، وإن كان لا ينقاسُ ، لكن إن وقع شيءٌ مخالفٌ للقواعد في الكلام ، وأمكن تخريجُه عليه خرَّجَ .

الوجه الثالث : أنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي بـ (لعل) ^(١) .

وهو مذهبٌ كوفيٌّ ذهب إليه الفراء مستشهداً بهذه الرواية وغيرها على أنَّ الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي حملاً على التمني . والبصريُّون يَأْبُونَ أن يكون للرجاء جوابٌ منصوبٌ ، ويُخَرِّجُونَ الرواية على الوجهين السابقين .

والمذهب الكوفي هو الأصحُّ في توجيه رواية حفص ؛ لمجيء السماع به ؛ ولذا وافقه العلامة ابن مالك ، فقال :

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٩ ، وحجة القراءات / ٦٣١ ، والكتاب الموضح ٣ / ١١٢٦ ، والبيان ٢ / ٣٣١ ، وفتح الوصيد ٤ / ١٢٢٣ ، والدر المصون ٩ / ٤٨٢



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبٌ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ يَنْتَسِبُ^(١)
 والترجي يكون في الشيء الممكن المتوقع ، وبلوغ أسباب
 السماوات أمرٌ غير ممكن ، ومستحيل الوقوع ، لكن فرعون -
 لعنه الله - أبرزه في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه ، ولأنه
 أمرٌ ممكنٌ متوقعٌ في زعمه الباطل .

(١) الألفية . ٥ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن السابع والعشرون : (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا - وَيَعْلَمُ)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ جمهور القراء (وَيَعْلَمُ) بالنصب في قوله - تعالى - :
﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾^(١) ، وقرأ نافع وابن
عامر وأبوجعفر برفعه^(٢) .

دراسة الاختلاف

قراءةُ النصبِ فيها الأوجه الآتية :

الوجه الأول : أنَّ النصب على إضمار (أن) المصدرية الناصبة
بعد الواو ؛ فقد قرَّرَ النحويون أنَّ (أن) قد تُضمر وجوباً بعد الواو
والفاء الواقعتين بعد انقضاء الشرط والجزاء ، نحو قولك : أن
تأتيني آتِك فأكرمك أو وأكرمك ، وقولك : ما تصنع أصنع وأكرمك
أو فأكرمك ؛ وذلك لمشابهة الجزاء للاستفهام في عدم التحقق
والوقوع ؛ إذ الجزاء مشروطٌ وجوده بوجود الشرط ، ووجود

(١) سورة الشورى - الآية : ٣٥ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٧٠ ، والإتحاف ٤٥٠/٢ .

الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الشرط مفترضٌ ، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة^(١) .
لكن قَضَى سيبويه في كتابه بأنَّ النصبَ بعد الواوِ والفاءِ في
مثل هذا ضعيفٌ^(٢) ؛ ولذا أبى الزمخشري أن تُحْمَلَ قراءة
الجمهور على هذا الوجه الضعيف في العربية ، فقال : " ولا يجوزُ
أنْ تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجهٍ ليس بحَدِّ الكلامِ ، ولا
وجهه ، ولو كانت من هذا الباب لما أُخْلِى سيبويه منها كتابه ،
وقد ذَكَرَ نظائرها من الآياتِ المُشْكَلَةِ " ^(٣) .

ولم يرتضِ أبو شامة الحكمَ بضعفِ النصبِ مع الواوِ ؛ فقال :
" النصبُ بالواوِ في هذا المعنى ليس بضعيفٍ بل هو قوٌّ ؛ بدليل
الإجماع على نَصْبِ ما في آل عمران ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا
مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ ^(٤) ، وأما بالفاءِ فضعيفٌ ؛ لأنَّ الفاءَ لا تفيده
ما تفيده الواوُ من معنى الجمعية ؛ فلهذا كانت قراءة من قرأ في

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٤ ، والكتاب الموضح ١١٤٢/٣ ،
وشرح الرضي على الكافية ٦٥/٤ ، والدر المصون ٥٥٩/٩ ، وشرح
الأشموني ٢٤/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٩٢/٣ .

(٣) الكشف ٢٣٢/٤ .

(٤) جزء من الآية : ١٤٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

آخر البقرة { يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ }^(١) بالنصب شاذةً ، وقد أنشد الأعشى في بيتين نصبَ ما عطفَ بالواو لهذا المعنى :
وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلُ يَرَى * مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى * يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(٢)
مع أنه لا ضرورة إلى النصب ؛ فالرفع كان ممكناً له ، فما عدل إلى النصب إلا لإرادة هذا المعنى^(٣) .

فينصب الفعل بعد الواو الواقعة بعد الشرط والجزاء بإضمار (أن) إذا كان المراد الجمع بين الشيئين لا كل واحد منهما ، وتكون (أن) مع الفعل المنصوب بها في تأويل مصدرٍ معطوفٍ بالواو على مصدرٍ متصيديٍّ من الكلام السابق ؛ لإفادة معنى المعية ووقوع الأمرين مقترناً أحدهما بالآخر ، والتقدير : أو إن يشأ يقع إيباقهنَّ (إهلاكهنَّ) وعفوٌ عن كثيرٍ مع علم الذين يجادلون في آياتنا حين يؤخذون بالغرق أنه لا ملجأ لهم من الله تعالى .
والوجه الثاني : أن الفعل منصوبٌ على الصرف (الخلاف) ، وهذه الواو هي واو الصرف وليست عاطفةً ؛ وذلك أن معنى

(١) جزء من الآية : ٢٨٤ .

(٢) البيتان من بحر الطويل ، وهما في ديوان الشاعر ٨٨ ، والكتاب ٩٢/٣ ، ٩٣ ، واللسان (ز ي ب ، ك ب ب) .

(٣) إبراز المعاني ٦٧٦ .



الكلام الذي بعدها مخالفٌ لمعنى الكلام الذي قبلها ؛ فلأجل ذلك خولف بينهما في الإعراب بنصب ما بعد الواو ، وهذا قول الكوفيين^(١) ، فقد صرفت الواو الفعل الذي بعدها عن العطف على شيء من الأفعال السابقة لما يترتب عليه من فسادٍ في المعنى ؛ لكونها في حيزِ الشرطِ ، فيصير العلمُ أيضاً مشروطاً ؛ إذ يكون المعنى : إنْ يَشَأْ يَعْلَمَ اللهُ ، وعلم الله واجبٌ وواقعٌ ، ولا يُعطفُ واجبٌ على غير واجبٍ .

ووافقهم الرضي في أنّ واو الصرف ليست عاطفةً ، ولكنها تفيد المعية والجمع ، فقرّر أنّ العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والجمعية أتوا بالمضارع بعدها منصوباً ليصرفوه عن سنن الكلام المتقدم ؛ فيكون صرفه هذا دليلاً ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة المعية ، واجتماع أمرين في زمنٍ واحدٍ ، وليست للعطف ، وهي محتملة لأمرين :

الأمر الأول : أنّها واو الحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوفٌ وجوباً ، يدلُّ عليه السياق ، والتعبير عنه بالفعل المضارع ؛ لإفادة الاستمرار لتجدد تعلق العلم بكلِّ مجادلٍ كلما حصل جدالٌ .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وشرح الرضي على الكافية

٥٤/٤ ، والدر المصون ٥٥٩/٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

والتقدير على هذا : وَعِلْمُ اللَّهِ بِالْمَجَادِلِينَ حَاصِلٌ أَوْ ثَابِتٌ ، أَوْ :
وَعِلْمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا حَاصِلٌ عِنْدَ ذَلِكَ .

والأمر الثاني : أَنَّهَا بِمَعْنَى (مَع) ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى
الاسم فلما قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل ، نصبوا ما بعدها ،
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد
الواو ، ولو جعلنا الواو عاطفةً للمصدر على مصدر متصيد من
الفعل قبله - كما قال النحاة - لم يكن فيه نصوصية على معنى
الجمع^(١) ، والتقدير : إِنْ يَشَأْ يُؤَبِّقُهُنَّ وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ مَعَ عِلْمِ
الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ .

والوجه الثالث : أَنَّ النَّصْبَ بِالْعَطْفِ عَلَى تَعْلِيلٍ مَحذُوفٍ ،
والتقديرُ : لِنِنْتَقِمَ مِنْهُمْ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ، فَـ(أَنَّ) النَّاصِبَةَ
مضمرة جوازاً بعد لام التعليل^(٢) .

وأما قراءة الرفع فواضحة المعنى ظاهرة الإعراب ، وهي
محتملة لوجهين :

الوجه الأول : استئناف الكلام بالواو ، والجملة المستأنفة
فعلية ، والفاعل هو الاسم الموصول (الَّذِينَ) .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٦٧/٤ ، ٦٨ ، ونظم الدرر في
تناسب الآيات والسور للبقاعي ٦٣٥/٦ .

(٢) الكشف ٢٣٢/٤ ، وإبراز المعاني ٦٧٧ ، والدر المصون ٥٦٠/٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الوجه الثاني : استئناف الكلام بالواو ، والجملة المستأنفة
اسمية ، فنُقَدِّرُ قبل الفعل مبتدأً ، و(الَّذِينَ) مفعولٌ به ، والتقدير :
وهو يعلمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا^(١) .

(١) ينظر : شرح الهداية ٥٠٥/٢ ، والكتاب الموضح ١١٤٢/٣ ، والدر
المصون ٥٥٨/٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثامن والعشرون:

(أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي - أَوْ يُرْسِلُ ... فَيُوحِي)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِهِ جَهَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾^(١) بنصب الفعلين ، وقرأ نافع المدني ، وابن ذكوان بخلف عنه من طريقه برفعهما^(٢) .

دراسة الاختلاف

قرّر علماء العربية أنه يجوز إظهار (أن) الناصبة للمضارع وإضمارها إذا وقعت بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالصٍ من معنى الفعل ، والمراد به : الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل ، والغالب أن يكون مصدرًا ، والعاطف واحد من أربعة أحرف ، وهي : (الواو - الفاء - ثم - أو)^(٣) .

(١) سورة الشورى - جزء من الآية : ٥١ .

(٢) ينظر : النشر ٣٦٨/٢ ، وتقريبه ١٧٠ ، والإتحاف ٤٥١/٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٢٦١/٣ ، وشرح

الأشْمُونِي ٣١٣/٣ .



مثال العطف بالواو قول ميسون بنت بجدل الكلابية زوج

سيدنا معاوية - رضي الله عنه - :

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

ف (تقر) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد

واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل وهو (لُبْسُ) ،

والمعنى : وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَقُرَّةٌ عَيْنِي .

ومثال العطف بالفاء قولك : إِنَّ أَكْلِي الْفُولَ فَانْتَفَعَ بِهِ أَفْضَلُ

عندي من أكل اللحوم .

ومثال العطف بـ(ثم) قولك : لَوْضُوئِي ثُمَّ أَقْوَمَ اللَّيْلَ خَيْرٌ لِي

من مشاهدة التلفاز .

ومثال العطف بـ(أو) قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ

إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾^(٢) بنصب

(يرسل) بإضمار (أن) ، و(أن) والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ

على (وحيًّا) ، و(فيُوحِيَ) معطوف على (يُرْسِلُ) ، والمعنى : ما

كان لنبيٍّ أن يكلمه الله إلا وحيًّا ، أو إرسالاً رسولاً . قال ابن

مالك :

(١) البيت من الوافر ، وقد ورد في : الكتاب ٤٥/٣ ، وشرح الرضي على

الكافية ٥٣/٤ ، والتصريح ٣٨٩/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٣ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وَأَنَّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ * تَنْصِبُهُ أَنْ تَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفًا^(١)
وأما قراءة الرفع فقد حملها العلماء على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنَّ قوله ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ مقطوع عما قبله ،
مرفوع على الاستئناف بجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أو
هو يرسل رسولاً فيؤحي ، وهذا قول الخليل وسيبويه وجميع من
يوثق بعلمه^(٢) .

الوجه الثاني : أنَّ ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ مرفوعٌ ، وهو في موضع
نصب على الحال ، عطفًا على المصدر الواقع موقع الحال ، وهو
قوله ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ ، نحو قولك : جئتكم ركضًا ، وأتيتكم عدوًا ،
فيكون المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً أو مرسلاً
رسولاً . وهذا كلامه إيّاهم^(٣) .

الوجه الثالث : أن يكون معطوفاً على ما يتعلق به ﴿مِنْ

(١) الألفية ٥٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥١/٣ ، والمقتضب ٣٣/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه
٤٠٣/٤ ، والكشف ٢٥٤/٢ ، والبيان ٣٤١/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٠/٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٠/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤ ، وإعراب
القرآن للنحاس ٧٣/٣ ، والكشف ٢٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن
للقرطبي ٥٣/١٦ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

وَرَأَى ﴿١﴾ ؛ إذ تقديره : أو يسمع من وراء حجاب ، و﴿وَحَيًّا﴾ ﴿٢﴾ في موضع الحال ، عُظف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ ﴿٣﴾ . والتقدير : إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلًا^(١) .

وإنما أوَّلَ الفعل المضارع بالحال مع أنه مرفوعٌ ، وليس ثمة حرف مصدري ، لأنه قد يحذف الحرف المصدري ، فيذهب معه عمله ، وتبقى الحاجة إلى المصدرية ، فيلجأ إليها مراعاة لمعنى الكلام^(٢) . وكان الأصل : أو أن يرسلَ رسولاً .

وهذه الأوجه الثلاثة التي وجهت بها قراءة الرفع جيدة ، تؤدي المعنى المراد ، ولا يرد عليها إشكال .

(١) ينظر : الدر المصون ٥٦٦/٩ .

(٢) ينظر : السابق ٣٨/٩ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن التاسع والعشرون : (فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ - فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ)

توثيق اختلاف القراء :

قرأ جمهور القراء ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) بجزم النون ، وحذف الواو لالتقاء الساكنين ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء وحده ﴿وَأَكُونُ﴾ بالواو ، ونصب النون^(٢) .

دراسة الاختلاف

إننا أمام حكمين من الإعراب مختلفين ؛ أولهما : النصب ، والثاني : الجزم .

الحكم الأول : النصب ، وقد تَمَثَّلَ في قراءة أبي عمرو ، فـ(أكون) منصوبة بالعطف على لفظ (فأصدق) المنصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها طلب محض ، طريقه التمني ، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله .

والحكم الثاني : الجزم ، وللعلماء في توجيهه رأيان ، دونك

(١) ينظر : سورة المنافقون - جزء من الآية ١٠ .

(٢) ينظر : معاني القراءات ٤٩١ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، والإتحاف ٥٤٠/٢ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

تفصيل القول فيهما :

الرأي الأول : أن هذه القراءة من قبيل العطف على المعنى (التوهم) . والعطف على التوهم في لغتنا الغراء هو : توهم أن العامل الموجود معدوم ، أو توهم أن المعدوم موجود ، فالأول كما في قولك : إنك وبكرٌ ذاهبان ، فـ(بكر) عطف على الكاف على توهم عدم وجود (إن) ، والثاني نحو قولك : ليس بكرٌ قائماً ولا قاعدٍ ، على توهم دخول الباء على (قائماً) ، ويُسمى العطف على المعنى ، والأولى في القرآن الكريم أن يقال ذلك ؛ تأدباً^(١) .

وشرط جوازه : صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه : كثرة دخوله هناك^(٢) .

وقد وقع العطف على التوهم في أنواع الإعراب كلها : في الجر ، كما في المثال السابق ، وفي الرفع ، حكى سيبويه عن العرب أنهم يقولون : إنك وزيدٌ ذاهبان ، على توهم أن الضمير المعطوف عليه مبتدأ ، وفي النصب ، قاله الزمخشري في قوله تعالى ﴿فَبَشِّرْنَاهَا إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٣) ، فقد توهم عاملاً يتعدى بنفسه ، كأنه قيل : ووهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق

(١) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٢٢/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٩٦/٢ .

(٣) سورة هود - جزء من الآية ٧١ .



يعقوب .

وفي الجزم^(١) قال به الخليل وسيبويه في هذه القراءة ﴿لَوْلَا
أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ، فـ ﴿وَأَكُنْ﴾
مجزوم بالعطف على الشرط المتوهم الذي يدل عليه التمني^(٢) ؛
لأنَّ معنى (لولا أخرتني فأصدق) ومعنى (إن أخرتني أصدق)
واحد^(٣) ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله ﴿لَوْلَا﴾ :

﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال : هذا كقول زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٤)
فإنما جرُّوا هذا ؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني
وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي
قبله قد يكون جزماً ، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكانهم قد
جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا^(٥) .

وقال ابن مالك : " وقد يُجزم المعطوف على ما قرن بالفاء

(١) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/٢ ، ٩٧ ، وهمع الهوامع ٢٣٠/٣ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٢٣/١٦ ، ٢٤ ، والبحر المحيط ١٠/١٨٤ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٩٧/٢ .

(٤) البيت من الطويل ، قائله : زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ١٠٧ ،

والإنصاف ١٩١/١ ، وشرح التسهيل ٣٨١/١ ، ومغني اللبيب ٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ١٠٠/٣ ، ١٠١ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

اللازم لسقوطها الجزم" (١) ، وشرحه ابنه بدر الدين بأنّ الجزم بعد الطلب - إذا عطف على جوابه المقرون بالفاء مضارعٌ - على توهم حذف الفاء ، ثم حمل هذه القراءة على ذلك (٢) .

وواضح أنّ ابن مالك وابنه يريان أنّ الجزم بالعطف على توهم حذف الفاء ، والفعل حينئذ مجزوم ؛ لوقوعه في جواب الطلب ، وكأنّ المعنى عندهما - والله أعلم - : لولا أخرتني أصدق وأكنّ من الصالحين .

الرأي الثاني : أنّ هذه القراءة من قبيل العطف على الموضع ﴿وَأَكُنَّ﴾ عند الفراء مجزوم بالعطف على موضع الفاء في ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ؛ لأنها في محلّ جزمٍ ؛ إذ لو وقع الفعل موقعها لكان مجزوماً ؛ وذلك لوقوعه في جواب الطلب ، وهو الاستفهام الذي فيه معنى التمني ، قال : " وإذا أجبت الاستفهام بالفاء ، فنصبت فانصب العطف ، وإن جزمها فصوابٌ . من ذلك قوله في المنافقين ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ رددت ﴿وَأَكُنَّ﴾ على موضع الفاء ؛ لأنها في محلّ جزم ، إذ كان

(١) شرح التسهيل ٤/٤٤٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤/٤٧٤ .

الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم^(١) .

وقال في موضع آخر : " ويقال : كيف جزم ﴿وَأَكُنَّ﴾ وهي مردودة على فعل منصوب ؟

فالجواب في ذلك أنَّ الفاء لو لم تكن في ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ كانت مجزومة ، فلما رددت ﴿وَأَكُنَّ﴾ ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء^(٢) .

وقد قال بهذا أبو العباس المبرد وأبو جعفر النحاس^(٣) ، ومكي القيسي ؛ إذ قال مُوجِّهاً مُعلِّلاً : " وحجة من جزم أنه عطفه على موضع ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ؛ لأنَّ موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم ؛ لأنه جوابُ التمني ، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم ؛ لأنه غير واجب ، ففيه مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزوماً ، كما يجزم جواب الشرط ، لأنه غير واجب ؛ إذ يجوز أن يقع ، ويجوز ألا يقع^(٤) .

وقال أبو البركات الأنباري : " وقوى الحمل على الموضع

(١) معاني القرآن ٨٧/١ .

(٢) المصدر السابق ١٦٠/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٤٣٨/٣ ، ٤٣٩ .

(٤) الكشف ٣٢٣/٢ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

عدم ظهور الإعراب فيه ، فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المطرَح " (١) .

وأرى أنّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في توجيه الجزم في هذه القراءة ، هو الصحيح ، فـ ﴿أَكُنَّ﴾ عطف على

﴿فَأَصَدَّقَ﴾ على توهم وجود الشرط ؛ لأنَّ ﴿أَصَدَّقَ﴾ في

المعنى جواب الشرط ، فالعطف في هذه القراءة مراعى فيه

المعنى دون الموضع ، وقد قال أبو حيان رحمه الله : " الفرق بين

العطف على الموضع والعطف على التوهم : أنّ العامل في العطف

على الموضع موجودٌ دون مؤثره ، والعامل في العطف على

التوهم مفقود وأثره موجود " (٢) ، والعطف على التوهم وارد في

كلام العرب الفصحاء نثرًا ونظمًا .

(١) البيان ٤٤١/٢ .

(٢) البحر المحيط ١٨٥/١٠ .



الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الموطن الثلاثون : (أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى . فَتَنْفَعُهُ)

توثيق اختلاف القراء:

قرأ جمهور القراء قوله - تعالى - ﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَرْزُقُكَ ۗ ﴾ (٢) أَوْ
يَذْكُرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى (٤) (١) برفع الفعل ، وقرأ عاصمٌ وحده
بنصبه (٢) .

دراسة الاختلاف

للعلماء في توجيه قراءة النصب قولان :

القول الأول : أن الفعل منصوبٌ بالعطف على المعنى (التوهم)
لأنَّ خبرَ (لعلَّ) جاء مَقْرُونًا بـ (أنَّ) في النظم كثيرًا ، وفي النشر
قليلاً ، كقول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ
يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ) (٣) .

(١) سورة عبس .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٨٦ ، والإتحاف ٢ / ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٣) صحيح البخاري (باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه) جزء من ح
رقم ٢٢٧٨ ، (باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا
يحل حراماً ولا يحرم حلالاً) جزء من ح رقم ٦٦٤٥ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

فَمَنْ نَصَبَ تَوَهُّمَ أَنْ الْفِعْلَ الْمَرْفُوعَ الْوَاقِعَ خَبْرًا لـ (لعلّ) منصوبٌ بـ (أنّ) ، فعطف عليه بالنصب مراعاةً لذلك ، والعطفُ على التوهّم كثيرٌ ، وإنّ كان لا ينقاسُ ، لكن إنّ وقع شيءٌ مخالفٌ للقواعد في الكلام ، وأمكن تخريجُه عليه خرُجَ .

وهذا قول البصريين ومن وافقهم ممّن لا يرون للرجاء جوابًا منصوبًا بـ (أنّ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية .

الوجه الثالث : أنّ الفعل منصوبٌ بـ (أنّ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي بـ (لعلّ) ، وهذا قول الفراء^(١)، وهو الصحيح ، ووافقه ابن مالك ؛ لثبوت ذلك سماعًا ، كرواية حفص عن عاصم : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَبَ ﴾ (٣٦) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ ﴿^(٢) ، وأنشد الفراء قول الراجز :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
تُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، والكشف ٣٦٢/٢ ، وحجة القراءات ٧٤٩ ، والكتاب الموضح ١٣٤٠/٣ ، والبيان ٤٩٤/٢ ، وفتح الوصيد ١٣١٠/٤ ، والدر المصون ٦٨٦/١٠ .

(٢) سورة غافر - الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ .

الدراسة الوافية لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة

د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

قال ابن مالك :

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ * كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ يَنْتَسِبُ^(١)
فتعطف الفاء مصدرًا مقدرًا على مصدرٍ متصيديٍّ من الكلام
الذي قبلها ، والتقدير : وما يدريك لعله يكون منه تَذَكُّرٌ فانتفاعٌ
بالتذكُّرِ .

وأما قراءة الرفع فالفعل مرفوعٌ ؛ لكونه معطوفًا على مرفوعٍ
قبله ، وهو (يَزَكِّي ، وَيَذَكِّرُ) ، والتقدير : فلعله تنفعهُ الذكرى^(٢) .

(١) الألفية ٥٠، وينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٠/٣، وشرح

الأشْمُونِي ٣١٢/٣ .

(٢) ينظر : الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ٧٤٩، والكتاب الموضح

١٣٤٠/٣ .



الخاتمة

الحمد لله العليّ الأعلى ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾^(٣) ،
والصلاة والسلام على النبيّ المصطفى ، وآل بيته أولي النهى ،
وبعد ...

فهذه بعضُ الثمرات العلمية التي ترتبت على تلك المقدمات
المدروسة أضعها بين يديك ، أيها القارئ الكريم :

أولاً - قصور القواعد النحوية والصرفية عن شمول عدد غير
قليل من الشواهد الفصيحة ؛ لأنها قائمة على استقرارٍ ناقصٍ ،
فما انتهى إلينا مما قالت العرب إلا الشيء القليل ، وعلماؤنا
الأجلاء حينما حملوا على عاتقهم مهمة جمع اللغة انتخبوا قبائل
محدودة من العرب للأخذ عنهم عازفين عن غيرهم ؛ لمجاورتهم
للأعاجم ، ولظنّ اختلاطهم بهم .

ثانياً - الدراسات التطبيقية هي روح القواعد اللغوية التي
تُحرّكها ، وتُثبّتها في قلوب الدارسين والمحبين للعربية ،
والقراءات القرآنية حقلٌ مهمٌّ من حقول الدراسات التطبيقية ؛
ففيها نصوصٌ لغويةٌ متنوعةٌ تُثري القواعد النحوية والصرفية ،
وتُعدُّ فتحاً في مجال القول ، وتجعل الاستعمال اللغويّ يزداد سعةً
على سعته ، ويضمُّ أفقاً إلى أفقه .



ثالثاً - ليس بين القراءات القرآنية المتواترة تناقضاً أو تضاداً مع اختلاف إعرابها وتنوع صيغها ، وإضافة معنى جديد ، وهذا من إعجاز الكتاب العزيز .

رابعاً - أن المنهج الذي درج عليه كثير من أئمة النحو والصرف ، وهو ردُّ القراءات القرآنية والطعن فيها ؛ لعدم موافقتها للقواعد التي وضعوها ، والقياسات التي رسموها ، منهجٌ غير سديد ؛ لإهماله جانباً مهماً من جوانب اللغة ، هو الأصدق في الرواية ، والأصح في النقل ، والبالغ في الفصاحة وحسن البيان ، وهو القراءات القرآنية .

ولا يتابع فيه هؤلاء الأئمة ؛ إذ القياس ينبغي أن يتضاءل عند السماع ، وأن يُصحَّح ؛ لأنه ليس أمراً قطعياً ، ولسنا متعبدين بأقوالهم ، ألا فلتُصحَّح القواعد اللغوية ، ولتُصغ من جديد على نهج القرآن المجيد .

وفي الختام أقول: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةٌ وَهِيَ لَنَا مِن أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾^(١)، وصلِّ اللهم وسلِّم على النبيِّ المختار، وآل بيته الأطهار عددَ خلقك ، ورضا نفسك وزنة عرشك ، ومداد كلماتك ، كلما ذكرك الذاكرون ، وغفل عن ذكرك الغافلون .

(١) سورة الكهف - جزء من الآية ١٠ .



أهم المصانير والمراجع

- ١ - القرآن الكريم ﴿كَتَبْنَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت : ٣)
- ٢ - إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع لأبى شامة الدمشقي ، تحقيق/ إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، (بدون تاريخ) .
- ٣ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للنبأ الدمياطي ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- ٤ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف . دار الأقصى (بدون تاريخ) .
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري ، ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- ٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري



- تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة
العصريّة ، صيدا ، بيروت، سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- ٧ - البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسي ، طبعة
جديدة بعناية الشيخ/ زهير جعيد ، دار الفكر ، سنة
١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- ٨ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ،
تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصريّة العامّة
للكتاب ، الطبعة الثانية ، سنة ٢٠٠٦م .
- ٩ - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، المكتبة
التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).
- ١٠ - التذكرة في القراءات لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق
د/ عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربيّ ،
الطبعة الثانية ، سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م .
- ١١ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى ،
تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي
بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى ، سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- ١٢ - تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق
إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة



- الثانية ، سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- ١٣ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه/ أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
- ١٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- ١٥ - حاشية الشيخ الخضري على شرح ابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر ، (بدون تاريخ) .
- ١٦ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .
- ١٧ - حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
- ١٨ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق/ بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

- تحقق د/ أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق .
الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ٢٠ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- ٢١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ/
محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،
صيدا ، بيروت ، سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- ٢٢ - شرح التسهيل لابن مالك وابنه ، تحقيق الدكتورين/ عبد
الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر
للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة
١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ٢٣ - شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق د/ يوسف
حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، سنة
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- ٢٤ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم
النويري ، تحقيق د/ مجدي محمد سرور ، منشورات
محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ٢٥ - شرح الهداية لأبي العباس المهدوي ، تحقيق د/ حازم



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

- سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ،
سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- ٢٦ - فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي ،
تحقيق د/ مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشد ،
الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- ٢٧ - كتاب سيبويه ، تحقيق الشيخ/ عبد السلام هارون ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، سنة
١٩٧٧م .
- ٢٨ - الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي
مريم ، تحقيق د/ عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة
الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، الطبعة الأولى ،
سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- ٢٩ - الكشاف للزمخشري ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى
حسين أحمد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة
الثانية ، سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م .
- ٣٠ - الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها
لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، سنة
١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

- ٣١ - متن الشاطبية المسمى (حزب الأمانى ووجه التهاني فى القراءات السبع) لابن فىره الشاطبى صحه/ متولى عبد الله البقاعى . مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده (بدون تاريخ) .
- ٣٢ - معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق الشيخ/ أحمد فريد المزيدي ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- ٣٣ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- ٣٤ - معانى القرآن للفراء ، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، دار السرور (بدون تاريخ) .
- ٣٥ - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق/ المجلس العلمى ، فاس ، توزيع مكتبة ابن تيمية ، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- ٣٦ - مشكل إعراب القرآن لمكى القيسى ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق، (بدون تاريخ) .



الدراسة الوافرة لاختلاف إعراب المضارع في القراءات المتواترة د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن

- ٣٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .
- ٣٨ - المقتضب للمبرد ، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عزيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .
- ٣٩ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ) .
- ٤٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

www.alukah.net